مجلة جامعة الملك سعود، م ١٢، الآداب (٢)، ص ص ٣٤٣-٣٩٨ (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).

المصطلحات العلمية العربية : مكانتها من الرصيد اللغوي وطرق تنمية محصول الناشئة منها

أحمد بن محمد المعتوق

أستاذ مشارك، قسم الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن الظهران، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر بتاريخ ١/ ١١/ ١٤١٧هـ، وقبل للنشر بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٤١٨هـ)

ملخص البحث . تهدف هذه الدراسة بصورة أساسية إلى تحليل ومعالجة المشاكل التي يواجهها الناشئة العرب عامة وطلبة التخصصات العلمية منهم بنحو أخص في تلقي ما يوضع أو يقر من المصطلحات العلمية العربية الحديثة، وفي استيعاب هذه المصطلحات والتعامل معها وتحويل ما يكتسبونه منها إلى عناصر لغوية فاعلة في تطوير مستوياتهم الدراسية وفي إغناء لغتهم العلمية. لذلك فإن الدراسة تسعى في البداية إلى الكشف عن الأسس التي ترتكز عليها أهمية المصطلحات المذكورة، تمهيدا لإثبات ضرورة العناية بها وحث الناشئة في مستوياتهم العلمية المختلفة على التوجه إليها. كما تسعى إلى بحث الطرق التي تؤدي إلى تنمية محصول هؤلاء الناشئة من هذه المصطلحات والعوامل التي تجعل من هذا المحصول حيويا فاعلا، مؤهلا للقيام بدوره في تنمية اكتسابهم الفكري والمعرفي وفي تطوير قدراتهم على التعبير العلمي السليم، واضعة في النهاية الحلول والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الهدف المنشود، ومن ثم في الارتقاء بمستويات التعليم والإنتاج العلمي العربي إلى الأفضل، والوصول بلغتنا إلى مكانة أرقى وأشد صلابة وقوة وقابلية على التفاعل مع معطيات العصر.

في تحديد معنى المصطلح

الاصطلاح في اللغة « هو اتفاق طائفة مخصوصة على وضع أمر مخصوص ، »[١] وقد جاء في *المعجم الوسيط* « اصطلحوا على الأمر تعارفوا عليه واتفقوا . »[٢] ويظهر أنه بناء على هذا التحديد والتحديدات اللغوية المشابهة لمعنى الاصطلاح عرّف بعض اللغويين المصطلح بأنه : « لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية ، »[٣] لوجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة أو صغيرة بين المدلول اللغوي لهذا اللفظ والمدلول الاصطلاحي . وقد أطلق على المعنى الذي يتفق أو يصطلح عليه المعنى الاصطلاحي ، مقابل المعنى اللغوي الذي وضع أساسا للفظ نفسه .

وقد عرّف أحد اللغويين المعاصرين المصطلح بأنه : « اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة . »[٤] وهذا التعريف يمكن أن يكون أوسع وأدق من سابقه ، حيث يشمل مجالات المعرفة التي يمكن أن ينشأ فيها المصطلح ولا يقتصر على المجال العلمي وحده ، وهذا يتفق في هذه الناحية مع ما ذكره علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) من أن الاصطلاح يعني « اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى »[٥] لمناسبة بينهما ، ويتجاوزه في سعة المدلول ، لأنه لا يقتصر على اللفظ وإنما يشمل الرمز اللغوي الاصطلاحي بجميع أشكاله . فالمصطلح وفق هذا التعريف يمكن أن يكون لفظا ، ويمكن أن يكون رمزا لغويا مكونا من حرف أو من

---

(١) السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، *تاج العروس من جواهر القاموس* ، تحقيق حسين نصار ، سلسلة التراث العربي (الكويت : وزارة الإرشاد والأنباء ، ١٣٦٩هـ/ ١٩٦٩م) ، ٦ : ٥٥١ .

(٢) إبراهيم أنيس وآخرون ، *المعجم الوسيط* ، ط٢ (القاهرة : مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م) ، ١ : ٥٢٠ .

(٣) مصطفى الشهابي ، *المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث* (دمشق : المجمع العلمي العربي ، ١٩٦٥م) ، ٣ .

(٤) عبد الصبور شاهين ، *العربية لغة العلوم والتقنية* ، ط١ (القاهرة : دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣م) ، ١١٨ .

(٥) الشريف علي بن محمد الجرجاني ، *كتاب التعريفات* ، ط٣ (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م) ، ٢٨ .

مقطع صوتي واحد ، وإن كان يقصر عن التحديد المتعارف عليه بين المتخصصين في علم المصطلح الحديث من حيث شموليته للعبارة أو التركيب اللغوي الذي يتجاوز الرمز المقطعي والكلمة المفردة . فهذا التحديد الأخير ينص على أن « الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحدد في وضوح . »[٦]

ويلاحظ أن تعريف كل من الشهابي والجرجاني يشترطان اتفاق جماعة أو قوم ، بينما لا تشترط معظم التعريفات الحديثة اتفاق جماعة من العلماء أو غيرهم على وضع مصطلح معين ، وإنما اشترطت أن يستقر معنى المصطلح أو يستقر استخدامه ، وأن يكون محددا واضح الدلالة ضمن إطار التخصص الواحد ونظام مفاهيمه الخاص فقط .[٧] وهذا أمر راجح معقول ؛ فقد كان الأساس في وضع المصطلح لدى النقاد وعلماء اللغة العرب على سبيل المثال أن يتفق عليه اثنان أو أكثر ، بل إنهم « لم يروا بأسا في أن يضع المؤلف مصطلحه شيع أو يهمل . »[٨]

يقول قدامة بن جعفر في كتابه *نقد الشعر* : « فإني لما كنت آخذا في معنى لم يسبق إليه من يضع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماء تدل عليها ، احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعتها ، وقد فعلت ذلك . والأسماء لا منازعة فيها ، إذا كانت علامات ، فإن قنع بما وضعته من هذه الأسماء وإلا فليخترع كل من أبى ما وضعته منها ما أحب ، فإنه ليس ينازع في ذلك . »[٩] ويقول ابن وهب الكاتب : « وكل من استخرج علما واستنبط

---

(٦) انظر : محمود فهمي حجازي ، *الأسس اللغوية لعلم المصطلح* (القاهرة : دار غريب للطباعة ، ١٩٩٣م) ، ١١ .

(٧) حجازي ، *الأسس اللغوية* ، ١١- ١٤ .

(٨) أحمد مطلوب ، *بحوث لغوية* (عمان : دار الفكر ، ١٩٨٧م) ، ٢٠٨- ٢٠٩ . لقد ذكر ذلك مطلوب مع أنه كما يبدو تبنى التعريف الأول الذي ذكرناه للشهابي ، كما أنه قرر أن من شروط المصطلح العلمي اتفاق العلماء ؛ انظر : ٢٠٧- ٢٠٨ .

(٩) قدامة بن جعفر ، *نقد الشعر* ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي (بيروت : دار الكتب العلمية ، د . ت .) ، ٦٨ .

شيئا وأراد أن يضع له اسما من عنده ويواطئ من يخرجه إليه ، عليه أن يفعل ذلك ، ومن هذا الجنس اخترع النحويون اسم الحال والزمان والمصدر والتمييز والتبرية ، وأخرج الخليل لغات العروض فسمى بعض ذلك الطويل وبعضه المديد وبعضه الهزج وبعضه الرجز . وقد ذكر (أرسطاطاليس) ذلك وقال : إنه مطلق لكل أحد يحتاج إلى تسمية شيء ليعرفه به أو يسميه بما يشاء من الأسماء . وهذا الباب مما يشترك العرب وغيرهم فيه ، وليس مما ينفردون به . »[١٠]

على ضوء ما سبق يمكن القول بأن المصطلح قد ينشأ نتيجة لاتفاق جماعة ، كما يمكن أن يكون ناشئا عن وضع فردي . وإن كان تشعب وتفرع العلوم المتزايد في العصر الحاضر ووجود المجامع والمؤسسات اللغوية المتطورة والجماعات واللجان العلمية والفنية المتخصصة من جانب ، وتطور حركة التأليف والنشر وعالم السرعة الذي نعيشه من جانب آخر ، تجعل اتفاق العلماء أو جماعة المتخصصين في وضع المصطلحات ضرورة من ضرورات التطور المعرفي والحضاري ، أو تجعل ذلك على الأقل من جملة الأمور المهمة التي تذلل العقبات أمام هذا التطور وتجعله سهلا ميسرا على نحو ما سيتبين في الفقرات القادمة .

والمصطلحات العلمية والفنية بمجموعها يمكن أن تكون ناشئة في اللغة القومية أو موضوعة بها أو منقولة إليها من لغة أو لغات أخرى ، كما أن من هذه المصطلحات ما هو قديم في اللغة القومية ومنها ما هو جديد مستحدث ، والمقصود منها في هذا المجال على كل حال هو مجموع المصطلحات العلمية والفنية التي تم وضعها في عصرنا الحديث أو نقلها أو إقرارها من قبل المؤسسات اللغوية المختصة والمعترف بها على المستوى القومي عامة .

وعلى الرغم من اتساع مفهوم المصطلح وشموله لكل ما يمكن أن يصطلح على معناه من رموز ومقاطع صوتية خاصة وكلمات وتراكيب . فإن الذي يعنينا هنا على وجه التحديد هو المصطلح اللفظي الذي يستخدم للدلالة على معنى خاص بالعلوم الطبيعية

---

(١٠) ابن وهب الكاتب البغدادي ، *البرهان في وجوه البيان* ، تحقيق أحمد مطلوب و خديجة الحديثي (بغداد : ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م) ، ١٥٨ .

والإنسانية والجوانب الفنية والتقنية والحضارية عامة ، دون الرموز الحرفية والمقاطع الصوتية التي تقصر عن مسمى الكلمة في الكلام .[١١]

أهمية المصطلح

تشكل المصطلحات العلمية اللفظية بجميع أصنافها وأشكالها في عصرنا الحاضر جزءا هاما من المعجم اللغوي ، يتعلق بجميع أنواع العلوم والمعارف والفنون ، وهذه المصطلحات في تطور وتزايد مستمر ، في كل لغات العالم المتقدمة ، ولذلك فقد أنشئت مؤسسات وبنوك خاصة بها ترصدها وتتبع تطوراتها ومواردها وتستخدم الحاسب الآلي لخزنها ومعالجتها وفقا لبرامج ونظم خاصة متطورة ، وتوفر جميع ما تحتاج إليه المؤسسات العلمية والفنية واللغوية منها .[١٢] بل إن المصطلحات أصبحت مجال اهتمام المعجميين وجميع المعنيين في كل اللغات المتطورة عامة ، على أساس أن الاهتمام بها يعد اهتماما بجانب حيوي مهم من اللغة وقطاع من قطاعاتها التي لا تنفصل عنها بحال من الأحوال .

إن لغة المصطلحات كما يعبر أحد الباحثين لغة قطاعية خاصة ، تشكل معجما قطاعيا يسهم في تشييد بنائه ورواجه أهل الاختصاص في قطاع معرفي معين ، « إلا أن هذه اللغة القطاعية تتصل باللغة العامة المشتركة ، ولا تكاد تخرج عن الأصول التي تتحكم فيها ، كما أن المعجم القطاعي يصدق عليه كثير مما يصدق على المعجم العام من ضوابط صرفية ودلالية وتركيبية وصوتية . »[١٣] وإن «المصطلح الأحادي وإن استقل نسبيا عن

---

(١١) للتفصيل في تحديد مسمى الكلمة في اللغة على عمومها انظر : ستيفن أولمان ، *دور الكلمة في اللغة* ، ترجمة كمال محمد بشر (القاهرة : مكتبة الشباب ، ١٩٧٥م) ، ٤٥-٦١ .

(١٢) انظر : علي القاسمي ، « المصطلحية ، علم المصطلحات : النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها ، » *اللسان العربي* ، ١٨ ، ج١ (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، ١٤ ؛ محمد المنجي الصيادي ، *التعريب وتنسيقه في الوطن العربي* ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (١) ، ط٤ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥م) ، ٢٢٨ . وللتفصيل فيما يتعلق ببنوك المصطلحات العلمية ومصادر الحديث عنها انظر : حجازي ، *الأسس اللغوية* ١٨-١٩ .

(١٣) عبد القادر الفاسي الفهري ، *اللسانيات واللغة العربية* (بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٨٦م)، ٣٩٦ .

اللغة العامة إلا أنه يغرف منها وينسحب عليه ما ينسحب عليها ، فالمعجم القطاعي في علاقة دائمة مع المعجم العام ، إذ يغرف الأول من الثاني ليختص ويستقل بعدد من المفردات : النحو ، المصدر ، الوتد ، الفصاحة ، البيان ، التعليق ، الجر ، . . . فهذه التشكلات المجازية في جلها تصبح ذات معان حقيقية حينما يجلبها المعجم القطاعي . ويغرف المعجم العام من المصطلح هذه المفردات التي اختص بمداليلها ، ويدمجها في صورها المولدة ، ليتسع حجمه ، ويحول ما انغلق منها إلى مفردات عادية تدخل في ثقافة ومعلوم الخاص والعام . »[١٤]

لقد كانت كلمات وعبارات مثل : بنزين ، بترول ، فيتامين ، هرمون ، إجهاض ، عصاب ، مرصد ، عسر الهضم ، الطاقة الشمسية ، التحليل النفسي ، التخطيط الاقتصادي ، الطاقة النووية ، مركب النقص ، الإشعاع الذري ، هذه كلها كانت اصطلاحات خاصة ، ولكنها أصبحت فيما بعد جارية على ألسنة عامة المثقفين ، بل إن بعضها أصبح جاريا على ألسنة عامة الناس .

وكثير من المنتجات الصناعية كانت لها في البداية تسميات لغوية خاصة بقطاع الصناعة ، ثم انتقلت هذه التسميات إلى لغة الناس بعد أن أصبحت السلع والمنتجات منتشرة مستخدمة في حياتهم اليومية واستقرت في اللغة العامة ، وهذا النظام لا يزال ساريا مستمرا . ولقد لاحظ أحد الباحثين أن ١١٪ من الكلمات المتداولة في اللغات الأوروبية في الوقت الحاضر ترجع في الأصل إلى مصطلحات تخصصية صناعية .[١٥] وهكذا يصبح الارتباط بين اللغة القطاعية واللغة العامة وثيقا ومستمرا، وتصبح المصطلحات العلمية جزءا هاما لا ينفصل عن الرصيد اللفظي العام للغة .

والمصطلحات العلمية في اللغة العربية في تطور وتزايد متواصل كشأنها في اللغات الحية المتقدمة الأخرى ، وذلك تبعا للتطورات الحضارية المستمرة السريعة التي يشهدها عالمنا العربي المعاصر . وقد صدرت لهذه المصطلحات معاجم عديدة ، منها معاجم عامة شاملة تضم أعدادا كبيرة من المصطلحات المتعلقة بالعلوم المختلفة مثل : *معجم المصطلحات*

---

(١٤) الفهري ، *اللسانيات* ، ٣٩٧ .

(١٥) حجازي ، *الأسس اللغوية* ، ٢١١- ٢١٢ .

العلمية والفنية والهندسية لأحمد شفيق الخطيب، و*معجم المصطلحات العلمية والفنية*، ليوسف خياط، و*المعجم الموحد للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العام*، الذي وضعته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ومنها معاجم متخصصة يضم كل منها المصطلحات المتعلقة بعلم معين واحد مثل *معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية* لسموحي فوق العادة، و *قاموس المصطلحات النفطية* الذي أصدرته دار الترجمة والنشر لشؤون البترول، و *معجم مصطلحات الأدب* لمجدي وهبة، و *المعجم الأدبي* لجبور عبد النور، و *معجم المصطلحات البلاغية وتطورها* لأحمد مطلوب، و *الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها* لمحمد سعيد أسبر وبلال جنيدي، ومعاجم أخرى ليس هذا مكان إحصائها وتقصيها، تتعدد وتتفرع وتختلف تبعا لتعدد التخصصات العلمية وتفرعها واختلافها.

إضافة إلى ما ذكر فإن طوائف كبيرة من المصطلحات أدرجت في معاجم لغوية عامة حديثة، مثل: *الصحاح في اللغة والعلوم*، [١٦] و *المعجم الوسيط* و *المعجم الوجيز* اللذين أصدرهما مجمع اللغة العربية في القاهرة، و *المعجم العربي الأساسي* الذي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم و *معجم لاروس* لخليل الجر، و *المنجد في اللغة* للويس المعلوف اليسوعي، وعدد آخر من المعاجم اللغوية الحديثة ولا يهمنا هنا إحصاء المعاجم العامة أو الخاصة المتعلقة بالمصطلحات ولا بالحديث عنها ومناقشة طرق وضعها أو تصنيفها بقدر ما يهمنا الحديث عن أهمية المعاجم التي وجدت، وما يترتب على وجودها وبذل الجهود في وضعها وتصنيفها، وحسب القارئ أن يتتبع ما صدر منها ليرى ذلك الكم الهائل من المصطلحات العلمية والتقنية وألفاظ الحضارة التي عملت على إيجادها المؤسسات اللغوية العربية المشار إليها بالإضافة إلى الجهود العلمية

---

(١٦) *الصحاح في اللغة والعلوم: تجديد صحاح العلامة الجوهري والمصطلحات العلمية والفنية للمجامع والجامعات العربية*، إعداد نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي، تقديم الشيخ عبد الله العلايلي (بيروت: دار الحضارة العربية، ١٩٧٤م).

الفردية المستقلة العديدة .[١٧]

إن لهذه المصطلحات بلا شك أهمية بالغة في استيعاب جزء مهم من التراث العلمي للأمة وفي فهم كثير مما يستحدث من علوم ومعارف إنسانية ثم نقلها إلى اللغة القومية ومنها ، وفي متابعة الإنتاج العلمي أو الفكري العالمي على اختلافه ، ثم في تبادل المعارف والخبرات بصورة عامة .

وللمصطلحات العلمية أهميتها الكبيرة في مجالات الترجمة وفي نقل المعارف والمفاهيم الحديثة وتدوينها ، ثم في تدريسها في مراحل التعليم المختلفة ومرحلة التعليم العالي بوجه خاص . وتبرز أهميتها بصورة أكثر في ترجمة العلوم الطبيعية وفي تدريسها وفي تعليم المهارات المهنية المتطورة .

وتتجلى وظيفة المصطلحات بصورة رئيسة في تحديد المفاهيم والمعاني والأفكار المترابطة أو المتشعبة والمتشابكة أو الملتبسة والتفريق الدقيق بينها ، ومن ثم المساعدة على استيعاب الموضوعات أو المسائل النظرية المعقدة أو الدقيقة التي تطرح أو تدرس والإفادة منها في المجالات العملية ، واستمداد ما يشارك منها في تكوين القاعدة التي ترتكز عليها عملية الإبداع أو الإنتاج الفكري وانطلاقة التطور الحضاري التي يتطلبها العصر . ومن هنا كانت المصطلحات العلمية والتقنية العربية محورا أساسيا في التعليم والتأليف والإنتاج الفكري على اختلاف أشكاله وفنونه ومجالاته . بالإضافة إلى كونها تشكل أحد المحاور الرئيسة في كثير من الحقول والمجالات التقنية التي تفرضها الحياة الحديثة ، ولاسيما تعريب التعليم الذي تسعى إلى تحقيقه كثير من مؤسساتنا العلمية والتربوية .

يعد تعريب التعليم في نظر عدد كبير من المثقفين العرب ضرورة من ضرورات حياتنا العلمية والفكرية المعاصرة ومن ضرورات التطور الحضاري لمجتمعنا ، فهو على حد تعبير

---

(١٧) انظر : وجدي رزق غالي ، *المعجمات العربية ، ببليوجرافية شاملة مشروحة* (القاهرة : الهيئة المصرية العامة التأليف والنشر ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١) ؛ علي القاسمي و جواد حسني عبد الرحيم ، « ببليوغرافية المعاجم المتخصصة ، » *اللسان العربي* ، ٢٠ (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ١٣٥ - ١٧٤ ؛ محمد خير بدرة و ثريا كرد علي ، *دليل الباحث اللغوي في الدوريات العربية* (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م) ، ١ : ٨٥ - ١٢٦ .

محيي الدين صابر ، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : « تعريب للتفكير والفكر وبعث للأصالة وتأكيد للذات . وهو إنما يقع في سياق حركة الإنسان العربي للتخلص من الجهل والتأخر اللذين أورثته إياهما عهود الغربة ، وعهود القهر والتسلط التي نأت به عن حقيقته وموقعه ، وفي نطاق سعيه لاستيعاب دوره في مسيرة الحضارة الإنسانية . ولذا كان حريا بأن ننزل التعريب المنزلة التي يستحق من تفكيرنا ، ونضعه في مقدمة مشروعاتنا حتى يكتب له الفوز والنجاح . إن تحقيق الذاتية الثقافية يتوقف على سيادة اللغة العربية في مجال الإعداد والبحوث في التعليم العالي ومؤسساته ، وإن كل الجهود الصالحة ينبغي أن تترجم للتغلب على المشكلات التي تواجه الأقطار العربية المختلفة في هذا الشأن ، سواء في التعليم العام أو في التعليم العالي .»[١٨]

والمصطلح العلمي كما هو معروف يعتبر قاعدة أساسية في عملية التعريب ، والترابط الوثيق بين تعريب التعليم والمصطلح نابع من حيث حاجة كل منها إلى الآخر واستناده إليه ؛ إذ لا ينجح تعريب بلا مصطلح ، ولا يحيا المصطلح إلا باستخدامه ، ومن بين أهم مجالات هذا الاستخدام الترجمة والتعريب . يقول خبير وحدة الترجمة بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم شحادة الخوري : « إن بين التعريب وبين المصطلح والترجمة ترابطا وتكاملا ، فالتعريب يعتمد على استخدام المقابل العربي للمصطلح الأجنبي وعلى الأخص العلمي منه ، ولاسيما أننا نعيش في عصر تتفجر فيه المعرفة تفجرا ، وتدخل لغة العلم كل يوم مصطلحات جديدة يضعها العلماء والمخترعون بلغاتهم القومية . ولذلك فإن كل سعي للتعريب ينبغي أن يوافقه جهد لإيجاد المصطلح بالعربية ، وبالمقابل فإن كل جهد يبذل لإيجاد المصطلح وتوحيده بين الأقطار العربية يخدم قضية تعريب التعليم . »[١٩]

---

(١٨) محيي الدين صابر ، *دور التعليم العالي في تنمية الذاتية الثقافية* (بيروت : دار الفكر ، ١٩٨١م) . نقلاً عن شحادة الخوري ، « تعريب التعليم العالي وصلته بالترجمة والمصطلح ، » *تعريب التعليم العالي وسياسات الالتحاق به في الوطن العربي ، المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي* ، ٢٠-٢٣ *أكتوبر* ، *الحمامات* ، *تونس* ، ١٩٨٣م (تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٤م) ، ١٤٤ .

(١٩) الخوري ، « تعريب التعليم العالي ، » ١٣٠ .

ضرورة تنمية محصول الناشئين من المصطلحات العلمية

بناء على ما تقدم ذكره كان من المهم أن تولي المؤسسات التعليمية على اختلافها اهتماما كبيرا بنشر المصطلحات ، ليس بين المدرسين وأساتذة اللغة المتخصصين فحسب ، وإنما بين المعلمين والمتعلمين كافة ، وأن تتابع التطورات التي تمر بها هذه المصطلحات ، وترصد ما تستحدثه أو تقره المؤسسات اللغوية منها ، ثم تواصل تلقين الطلبة مايتناسب منها مع مراحل تعليمهم ومع مستوياتهم العقلية والثقافية ، كما تحرص على استخدام ما يتعلق منها بالمعارف التي تدرس استخداما فعليا مباشرا في كل مجالات التعامل وأوجه النشاط العلمي والثقافي الذي يمكن أن يمارس استخدامها فيه ؛ ليستوعب الطلبة معانيها على النحو المطلوب وتروج بينهم وتدمج في لغتهم حتى تصبح جزءا أساسيا فعالا من هذه اللغة .

إن تنمية حصيلة الناشئين من المصطلحات العلمية ضرورة تفرضها متطلبات الحياة الحديثة ، ويفرضها التطور العلمي والتقني والحضاري الذي يشهده عالمنا المعاصر . هذا بالإضافة إلى الدوافع النابعة من حتمية إثبات الهوية القومية ، وضرورة التأصيل الفكري والحضاري ، على نحو ما رأينا في الفقرات السابقة .

لقد كان للمجامع العلمية العربية وكان للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمؤسسات اللغوية الأخرى دور بارز ، ليس في مناقشة الموضوعات والمسائل المرتبطة بالمصطلحات وطرق تنميتها فحسب ، وإنما بالعمل على توفير المصطلحات المتعلقة بكافة المجالات العلمية والفنية والحضارية الحديثة أيضا . وبفضل مساعي هذه المجامع وهذه المؤسسات وفضل الجهود الفردية التي بذلها على انفراد عدد من علماء اللغة والمعجميين العرب ، حفلت العربية بكم زاخر من المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة على اختلاف مجالاتها ومستوياتها . تجسد في ذلك العدد الكبير من القوائم والمعاجم الخاصة والعامة التي صدرت في أحجام وأشكال مختلفة . (٢٠) هذا كله بالإضافة إلى ما بذل من جهود في إنشاء بنوك عربية لتخزين المصطلحات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد ، سايرت بها العربية إلى حد ما بقية اللغات العالمية المتقدمة ، وإن لم تصل بعد إلى مستواها

(٢٠) الصيادي ، *التعريب* ، ٣١٥ وما بعدها .

في سعة الإحاطة والمتابعة والدقة في التنظيم والتصنيف والمتابعة والاستقصاء.[٢١]

على الرغم مما تم إنجازه في تنمية حصيلة اللغة العربية من المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة فإن طائفة كبيرة من الأساتذة والطلبة في جامعاتنا ومعاهدنا العلمية لا تزال تجهل الكثير مما وضع وصدر من هذه المصطلحات ، بل تجهل حتى مصادرها وطرق استخدام هذه المصادر . وعلى حد تعبير أحد الباحثين اللغويين العرب فإن « جمهور المتخصصين في العلوم والطب والهندسة الذين درجوا على عدم استخدام العربية في التدريس الجامعي بعيدون عن التفكير في هذا الموضوع »[٢٢] أي موضوع تعريب التعليم . ولا يبعد أن يكون السبب الرئيس في بعدهم عن التفكير في هذا الموضوع جهلهم بأهم وسائل تحقيقه ومبدئيات وجوده أو الاتجاه إليه ، وهي المصطلحات العلمية العربية . وبناء على ذلك يبقى السؤال المهم قائما ، وهو هل إن مجرد إيجاد هذه المصطلحات كاف لتحقيق الأهداف التي تصبو المجامع العلمية والمؤسسات اللغوية والثقافية عامة إلى تحقيقها ؟ أم أن وجودها يعتبر ـ كما هو مفترض ـ وسيلة لتحقيق غاية أو غايات أخرى تتجلى بها مرونة اللغة وقابليتها وثراؤها ، كما يتجلى بها الوعي الفكري للأمة !

ليست المصطلحات إلا أدوات ، وهذه الأدوات لا تؤدي وظائفها ما لم تطوع وتستخدم وتبرز إلى حيز الوجود في أطر عملية فاعلة ، أي أن يمارس استخدامها على الصعيد العملي ، وفي كل المجالات التي تتعلق بها . أما أن توضع وتبذل الجهود المضنية في رصدها وتخزينها وتصنيفها وإصدارها في معاجم وقواميس لتزين بها رفوف المكتبات وليقال إن العربية زاخرة بالمصطلحات فهذا أمر لا يتحقق معه الأمل المنشود والغاية المرجوة .

لقد قطعت مؤسساتنا - كما تبين - شوطا بعيدا في تصنيف العديد من قوائم ومعاجم المصطلحات العلمية العربية الجديدة ، وفي إدراج مجموعات كبيرة من هذه المصطلحات

---

(٢١) انظر : علي القاسمي ، « نحو إنشاء بنك المصطلحات المركزي في الوطن العربي ، » *اللسان العربي* ، ١٦ ، ج١ ، (١٩٨١م) ، ١٠٩ ؛ انظر كذلك : « البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم) بالمركز الوطني السعودي للعلوم والتكنولوجيا- الرياض ، » *اللسان العربي* ، ٢٤ (١٩٨٤/ ١٩٨٥م) ، ٣٠١-٣٠٥ .

(٢٢) حجازي ، *الأسس اللغوية* ، ١٩٩ .

في بعض المعاجم اللغوية العامة ، بغية تعميم المعرفة بها . كما وضعت بعض الجامعات العربية وفي مقدمتها الجامعات السورية ، في إطار سعيها لتعريب التعليم هذه المصطلحات موضع التنفيذ في كثير من مجالات التعليم ومجالات ثقافية وتقنية أخرى . وسعت إلى ترويج استخدامها في المخاطبات والمعاملات الرسمية .[٢٣] ولا تزال المساعي مبذولة من قبل عدد من الجامعات العربية الأخرى لاتخاذ هذه الجامعات قدوة في تعاملها مع المصطلحات . كما أن هناك بوادر مماثلة من بعض الجهات العربية المسؤولة والمؤسسات العلمية ، يحدوها الأمل في ترويج المصطلحات الحديثة وفي جعلها جزءا من المادة اللغوية الأساسية الفاعلة .[٢٤]

رغم ما سبق ذكره فإن الآمال تتضاءل أحيانا أو تبدو بعيدة التحقيق عندما يتصفح القارئ بعض الإصدارات المعنية بقضية المصطلحات أو بقضايا اللغة عامة فلا يجد فيها في الغالب إلا أحاديث مكررة أو متشابهة ، يتناول بعضها ما كان للعربية قديما من موقف تجاه المصطلحات ، ويدور بعضها الآخر حول مكانة العربية وسعتها ومرونتها وما تحفل به من طرق لتوليد المصطلحات ، وماحققت مجامعنا اللغوية من منجزات في تطوير هذه الطرق وما أصدرته من قوائم ومعاجم عامة وخاصة . بينما المطلوب في هذه المرحلة أساسا هو المبادرة إلى تلمس الوسائل التي تعمل على تسهيل انتشار المصطلحات ووضعها موضع التنفيذ ، ونقلها إلى الحيز الوظيفي المباشر ، والسعي الحثيث المتواصل لجعلها قريبة من المهتمين بالعلوم أساتذة وطلابا ، بل من الإنسان العربي الذي يعيش هذا العصر عامة ، بحيث لا يجد مشقة في تناولها وتداولها ولا اضطرابا في فهم مدلولاتها ولا عائقا عن الانجذاب إليها واستخدامها فيما يكتب أو يتحدث ، وإلا أصبح توليد المصطلحات وتصنيفها غاية ليس وراءها أهداف .

المعالجة النظرية لقضية المصطلحات لها شأنها الذي لا ينكر ، والعمل الجاد على

---

(٢٣) انظر : فائز الصائغ ، *اللغة والتعريب ودور الإعلام : بحث تطبيقي في تجربة الجمهورية العربية السورية* (دمشق : دار مجلة الثقافة ، ١٩٩٢م) ، ١٣٣ وما بعدها .

(٢٤) انظر : عبد الكريم خليفة ، *اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث* (عمان : مجمع اللغة العربية الأردني ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م) ، ١٢٧وما بعدها ، و ١٣٨ وما بعدها .

توليد أو وضع المصطلحات وفق المقاييس والطرق التي تسمح بها اللغة مهمة جليلة ، تبرز فيها معاني الاهتمام الثقافي ونضوج الفكر العلمي ، كما يتجسد بها الإخلاص للغة القومية والحرص على نفوذ هذه اللغة وبقائها راسخة قوية ، حيث يعد بقاؤها تأكيدا للهوية وتخليدا للتراث وتأمينا لمستقبل حضاري مشرق . ولكن وضع هذه المصطلحات ومعالجتها والحديث عنها دون نشرها والسعي لتوظيفها ونقلها إلى الواقع العملي المعاش يصبح جهدا غير مثمر ، إذ تصبح اللغة بها جسما ضخما ولكنه ضعيف الحركة قليل الفاعلية .

إن تأمين وجود المصطلحات وإن كان في حد ذاته عملا جليلا ، إلا أنه كما سبق القول عمل لا يكفي ؛ لأن القضية كما يقول أحد الباحثين : « ليست فقط قضية وجود الكلمة ، فالكلمة كرمز صوتي لا قيمة له دون استخدام . . . وإن المعنى هو العنصر الثاني بعد وجود هذا الرمز ، فالرمز اللغوي لا يكون رمزا ذا قيمة إلا إذا كان له معنى »[٢٥] وهذا المعنى لا يتبلور ويستقر ويثبت وتكون له فاعليته المستمرة إلا بالاستخدام أيضا .

لقد أدرك المعنيون بشؤون اللغة وقضايا المصطلح منذ سنين عديدة عدم جدوى الاستغراق في الجدل النظري حول المصطلحات العلمية العربية مع بقاء هذه المصطلحات دون انتشار ودون الخروج إلى حيز التنفيذ ، فقد كان من جملة ما قرره (المؤتمر الثاني للتعريب) الذي عقد في مدينة الجزائر في المدة من ١٢ ـ ٢٠/ ١٢/ ١٩٧٣م في هذا الشأن ما يلي : [٢٦] « يرى المؤتمر أن قضية المصطلح العلمي لم تنل من العناية في التنفيذ قدر ما نالت من عناية في الإعداد والدراسة والإقرار ، وأنه إذا كانت قضية المصطلح عملية مستمرة فإن ذلك يقتضي ألا يستمر الجدل النظري حولها الى ما لا نهاية له ، وأنه لا بد من أن يخرج هذا النقاش النظري إلى مرحلة التطبيق والتجربة العملية حتى يكون استخدام المصطلح هو الذي يحقق امتحانه والحكم عليه .

---

(٢٥) محمد فهمي حجازي ، *أسس علم اللغة العربية* (القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٧٨م) ، ٣٠٨ .

(٢٦) عبد العزيز السيد ، *المعجم الموحد للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العام : معجم مصطلحات علم النبات* ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، نسخة مصورة (الرياض : وزارة المعارف ، اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م) ، المقدمة ، ب ـ جـ .

ولذلك فإن أعضاء المؤتمر يذهبون إلى وجوب الأخذ بمبدأ الالتزام بهذه المصطلحات، يلتزمونها هم في مدارسهم وجامعاتهم وبحوثهم ومجامعهم، ويدعون إليها حتى حين يكون تدريسهم باللغة الأجنبية، ثم يهيبون بالسلطات المختصة أن تلتزم بها، ما كان ذلك ممكنا، في المدارس والإدارات والمؤسسات ووسائل الإعلام والشركات، حتى تصبح جزءا حيا في الحياة العلمية والعملية والإدارية، وحتى يتحقق لها أكبر قدر من الشيوع والاستقرار.»

ربما لا يكون من الصعب بث روح الاعتزاز باللغة القومية ـ لغة الدين والتراث ـ في نفوس طلبة كالطلبة العرب الذين يتلقون معظم معارفهم ويدرسون موادهم العلمية المقررة في الجامعة أو الكلية بلغة أجنبية، وقد لا يكون من الصعب أيضا إقناعهم أو إقناع غالبيتهم نظريا بضرورة الاهتمام بالمصطلحات العربية وبضرورة استخدامها في المجالات العملية، كجزء من الاهتمام بتنمية الرصيد اللفظي من مفردات اللغة الأم، وكعامل أساسي لتطوير هذه اللغة وتنميتها والحفاظ عليها وعلى ألفاظها من التقهقر تجاه السيل الهائل من ألفاظ اللغة أو اللغات الأجنبية، وكعامل أساسي أيضا للتنمية الفكرية وتحقيق التطور العلمي والحضاري، بل إن الأستاذ قد يجد من بعض طلبته الحماس تجاه قضية المصطلحات، ويلمس لديهم التلهف إلى معرفة مواردها وطرق استخراجها من مضانها. إلا أنه إلى جانب ذلك كله قد يلمس لديهم نوعا من الشعور باليأس تجاه إمكانية التطبيق العملي للأسس النظرية التي يتعلمونها والمثل التي يؤمنون بها.

إن مسألة استخدام المصطلحات العربية في مجالات التعبير عن المفاهيم العلمية تبدو لكثير منهم ـ كما تظهر الملاحظات التي سجلتها واستطلاعات الرأي التي أجريتها على مجموعات من طلبتي في مساق «المعاجم والمصطلحات العلمية العربية» ومساق «الأساليب» اللذين أتولى تدريسهما حتى الوقت الحاضر بقسم الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ـ تبدو أملا بعيد التحقق؛ لأنهم يعيشون واقعا مغايرا أو مناقضا للمثل والتعاليم التي يتلقونها نظريا، ويشعرون بأنه ليس في إمكانهم ولا بإمكان أساتذتهم في الوقت الحاضر ولا حتى في المستقبل القريب تغيير هذا الواقع. والحق أن هناك مايمكن أن يؤكد شعورهم ويحد من تفاؤلهم. إنهم يواجهون عقبات

وظروفا عديدة تجعل من تداول المصطلحات العربية أمرا صعبا أو مستصعبا لديهم ، ومن المعتقد أو المرجح أن هناك طائفة كبيرة من الطلبة في عدد من جامعاتنا العربية تواجه نفس العقبات وتعيش نفس الظروف وتشارك في نفس الشعور .

الصعوبات التي يواجهها الطلبة في استخدام المصطلحات العلمية العربية (٢٧)

١ - يبدو أن معظم الطلبة يفاجؤون بالحديث عن موضوع المصطلحات العلمية العربية في مرحلة الدراسة الجامعية ؛ إذ إنهم في المراحل الدراسية السابقة لا يتلقون في العادة ما يمكن أن يمهد لهم السبيل لمتابعة هذا الموضوع ويمكنهم من التعرف على موارد المصطلحات التي تصدرها المؤسسات اللغوية ويحثهم على الاهتمام بها ، رغم توافر الفرص للتعرف عليها ولممارسة استخدام العديد منها في هذه المراحل ، حيث لا وجود للغة أخرى تزاحم اللغة الأم على مكانتها ومقامها في مجالات التعبير . فعندما يصلون إلى المرحلة الجامعية ويحدث أن يطلعوا على موارد هذه المصطلحات ويدركوا أن هناك كما هائلا منها يصابون بالدهشة وبحالة أشبه بحالة اليأس من التمكن منها ومن استخدامها ، لا سيما أولئك الذين يتخصصون في مجالات علمية ويصبحون أمام ثنائية لغوية مفروضة عليهم تحد من فرص التعبير بلغتهم ومن فرص استخدام مصطلحات هذه اللغة ، وأمام ازدواجية في التفكير لا يتسنى لهم معها التركيز التام على لغة معينة .

٢ - إن تقرر على الطلبة أن يدرسوا مادة خاصة بالمصطلحات العلمية العربية ، كما

(٢٧) الحديث هنا يعتمد بصورة أساسية على استطلاع واستقراء ميداني ، وبالتحديد على ملاحظاتي التي سجلتها من واقع معايشتي الفعلية ومشاهداتي في محيط التعليم العلمي بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، ومن واقع مزاولتي لتدريس مساق خاص بالمصطلحات العلمية العربية ومساقات أخرى مرتبطة به ، في هذه الجامعة ، وفي كليات أخرى عملت فيها على نحو الاستعانة . هذا بالإضافة إلى استطلاعات الرأي التي أجريتها على مجموعات من طلبتي ومتابعتي لبعض أعمالهم وكتاباتهم ومجالات استخدامهم للمصطلحات . وهذا الحديث وإن كان مركزا بصورة أساسية حول طلبة جامعة الملك فهد وحول الأوضاع المرتبطة بالموضوع فيها ، إلا أنه يمكن أن ينطبق في بعض جوانبه - كما أشير إلى ذلك من قبل - على طلبة وأوضاع عدد من الجامعات والكليات والمعاهد العلمية العربية الأخرى ، ولاسيما في دول الخليج العربي ، وذلك للتشابه النسبي في النظم التعليمية والظروف الحياتية القائمة .

هو الحال في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وبعض الأقسام العلمية بجامعة الملك سعود مثلا ، فإنما يدرسونها في فصل دراسي واحد ، أو في فترات محدودة قصيرة ، لا تكفي لتعريفهم على مصادر المصطلحات العلمية التي تتعلق بتخصصاتهم المختلفة ، ولا لتدريبهم على استخدام هذه المصادر أو على استعمال ما عسى أن يكتسبوه منها من مصطلحات في أعمالهم ونتاجاتهم الخاصة ، من أجل أن تعلق هذه المصطلحات في أذهانهم ويألفوا التعامل معها .

٣- لقد دلت أعمال البحث التي قمت بها أنا ومجموعة من طلبتي في عدد من المكتبات الجامعية [٢٨] ومحلات بيع الكتب المحلية على أن القوائم التي تصدرها المجامع والمؤسسات اللغوية العربية الأخرى والمعاجم الخاصة بالمصطلحات العلمية العربية عامة ليست متوافرة لدى الطلبة على النحو المطلوب ، فهي إن توافرت في المكتبة المركزية للجامعة أو الكلية التي يدرسون فيها فعددها غير مكتمل أو قليل لا يكفي لتداولها بينهم وتدريبهم على استخدامها . إن القوائم التي تصدرها المؤسسات اللغوية المذكورة لا تصل بشكل منتظم ومستمر . كما أن طائفة من المعاجم ، ولاسيما الخاصة منها ، لا تزال محدودة الانتشار ، يتعثر توزيعها ، وقد لا يسهل على الجهات المعنية الحصول عليها أو توفيرها أو توفير نسخ كافية منها ، وقد لا يسهل توافرها حتى لمن يرغب في شرائها سواء من الطلبة أو من أساتذتهم . وهكذا فإن الفرص محدودة لاستئناس الطلبة بها أو تدربهم المستمر على استخدامها والرجوع إليها .

٤- المواد العربية المقررة على طلبة الأقسام العلمية التي تعتمد اللغة الأجنبية في التدريس في جامعاتنا ، غالبا ما تكون قليلة ، وتستغرق فترات قصيرة لا يتمكن الطلبة خلالها من ممارسة التعبير بلغتهم على نحو كاف ، وإن مارسوا التعبير بها ففي كتابات أدبية أو إنسانية عامة ، لا تدعوهم لاستخدام مصطلحات علمية أو البحث في مصادر علمية متعمقة تستخدم هذه المصطلحات .

---

(٢٨) من هذه المكتبات التي تم البحث فيها عن المعاجم والقوائم المذكورة مكتبات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وبعض المكتبات المركزية في كل من جامعة الملك سعود بالرياض وجامعة الملك عبد العزيز بجدة ، وجامعة الكويت .

تتراوح الساعات المقررة للدراسات العربية في الأقسام المذكورة في جامعات المملكة على سبيل المثال ـ وكما تفيد لوائح المقررات الدراسية لهذه الجامعات ـ بين أربع وست ساعات دراسية ، خلال سنوات أو مراحل الدراسة الجامعية كلها، موزعة على مادتين أو ثلاث مواد ، يركز فيها ـ كما تفيد مفردات مناهجها التي استطعت الحصول عليها - على أدبيات الكتابة العامة ومهاراتها الأساسية ، وما يتعلق منها ببعض قواعد النحو والإملاء ومبادئ الصرف وعلامات الترقيم وقواعد استخدام المعاجم اللغوية العامة ، والتدريب على تذوق بعض النصوص الأدبية الميسرة . أما الحديث عن المصطلحات ، وعن أهميتها ومجالات استخدامها والتدريب على هذا الاستخدام وما يتعلق بذلك من شؤون وإجراءات، فلم أجد له مكانا ضمن مناهج المواد المذكورة أو مفرداتها إلا في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن .

٥ - إن دراسة الطلبة المفروضة باللغة الأجنبية تجعلهم يكرسون معظم جهودهم لإجادة هذه اللغة والتمكن منها ، على اعتبار أنها اللغة الرئيسة ، وأنها لغة غريبة لا تمارس خارج نطاق الدراسة الأكاديمية، وهذا ما يشغلهم في الغالب عن الاهتمام بلغتهم وبمصطلحاتها ويفصلهم عن هذه اللغة لفترات طويلة ويقلل من فرص ممارستها ومن فرص السعي للتمكن منها ، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى قلة حصيلتهم من مفرداتها وتراكيبها وصيغها أو إلى نسيان كثير مما اكتسبوه من هذه المفردات والتراكيب والصيغ في مراحل تعليمهم السابقة . ومن ثم يؤدي إلى ضعفهم اللغوي عامة . ولاشك أن هذا الضعف سيؤدي بدوره إلى عزوفهم عن قراءة النصوص العلمية المدونة بلغتهم وإلى حرمانهم في النهاية من الاطلاع على المصطلحات التي يمكن أن تستخدم في هذه النصوص وعلى الكيفيات التي تستخدم بها ، وهكذا تقل حصيلتهم منها وتقل معرفتهم لمدلولاتها ويتضاءل شعورهم بأهميتها وفاعليتها في المجالات العملية .

٦ - اعتماد اللغة الأجنبية في التدريس في الجامعات والكليات والمعاهد العلمية يتطلب بطبيعة الحال اعتماد هذه اللغة في مجال البحث والمناقشة والحديث والشرح والسؤال والجواب والحوار وغالب النشاطات العلمية التي يقوم بها الطلبة في جميع المواد الدراسية الأساسية ، وقد يترتب على ذلك اعتقاد الطلبة بعدم ضرورة التمكن من اللغة الأم وعدم

وجود الحاجة للاهتمام بالمصطلحات الموضوعة بهذه اللغة . ويعزز هذا الاعتقاد لديهم توقعهم السائد بأن اللغة التي سيعتمدونها في كثير من ميادين عملهم بعد تخرجهم هي اللغة الأجنبية ، لغة الدراسة نفسها .

إن أغلب ميادين العمل المنتظرة من قبل أصحاب التخصصات العلمية في بلادنا على سبيل المثال هي الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والاقتصادية وما شابهها ، ثم المستشفيات أو المراكز الصحية عامة بالنسبة لخريجي الأقسام الطبية . والقبول في معظم هذه الشركات والمؤسسات والمرافق مشروط بإجادة اللغة الأجنبية ، لأن التعامل فيها يتم في كثير من مجالاته إن لم يكن كلها بهذه اللغة . وإذن فالحاجة للتمكن من اللغة الأصلية سيكون أمرا شبه مستبعد في تصورهم . إن هذا الاعتقاد إذا ما تحقق وتمكن يقود الطلبة إلى قلة الاهتمام بالمصطلحات العلمية الموضوعة بلغتهم ، بل قد يبعث في نفوسهم الشعور بعدم الجدوى من تعلمها أو من حفظها . وحتى لو كان هناك إيمان من بعضهم بأهميتها وتوجه لحفظها وتتبع مدلولاتها وسعي لاستيعاب معانيها ، فإن هذا الإيمان وهذا التوجه يمكن أن يتراجع ويحبط لعدم وجود مجال كاف لممارسة استخدامها .

إن استخدام المصطلحات العلمية العربية في التعبير كما أشير إلى ذلك من قبل أساس في تعزيز الإيمان بأهميتها ، كما أنه أساس في استيعابها وإدراك المفاهيم الدالة عليها ، وفي تثبيت هذه المفاهيم في الذاكرة ومن ثم في أداء هذه المصطلحات وظائفها في تنمية القدرات التعبيرية والإبداعية على الوجه المطلوب . أما حفظها وإبقاؤها في الذاكرة من دون فهم ودون توظيف فهو كعدمها .

٧- لا يجد الطلبة القدوة التي تحثهم باستمرار على الاهتمام بالمصطلحات العلمية العربية وتحفزهم على استخدام ما قد يتعرفون عليه منها في مجالات التعبير المختلفة ؛ فأساتذتهم الذين يدرسونهم موادهم العلمية يتحدثون ويتحاورون ويمارسون أغلب نشاطاتهم اللغوية أمامهم باللغة الأجنبية ويستخدمون مصطلحات هذه اللغة وألفاظها ، وربما كان هؤلاء الأساتذة أنفسهم من الأجانب ، أو كانوا عربا ولكنهم من خريجي الجامعات الأجنبية ، يجهلون المصطلحات العربية تماما ويجهلون مواردها ، وحتى لو كانوا قد عرفوا منها شيئا فلا يجدون في أنفسهم ميلا أو لا يجدون أمامهم مجالا لاستخدامها .

علاوة على ما سبق ذكره فإن بعضا من الأساتذة الذين يدرسون المواد المكملة باللغة العربية أنفسهم ، يجرفهم التيار الغالب أو تقودهم الرغبة في الظهور بمظهر العارف باللغة الأجنبية أو يدفعهم الشعور بالنقص أمام الفئة الغالبة المتحدثة باللغة الأجنبية فيستخدمون الألفاظ والمصطلحات الأجنبية بدلا من مقابلاتها العربية في بعض تعبيراتهم حتى أمام طلبتهم ، وهذا أمر حاصل تمت ملاحظته بالفعل . إن في ذلك - بلاشك- ما ينقض حديث هؤلاء المدرسين عن أهمية المصطلحات وعن ضرورة استخدامها بدلا من أن يجعل عملهم قدوة لطلابهم .

٨- نتيجة لممارسة ثنائية اللغة في مراحل الدراسات العلمية فإن كثيرا من طلبة هذه الدراسات يعانون من الضعف في اللغة الأجنبية ، لغة الدراسة نفسها بالإضافة إلى ضعفهم في لغتهم الأصلية ، ومع هذا الضعف وكثافة المواد والضغط الدراسي فإن الطلاب الذين قد يجدون في أنفسهم القدرة على فهم الموضوعات العلمية الرصينة المدونة باللغة القومية أو يشعرون بالميل لقراءتها لا يجدون الفرص الكافية للبحث فيما قد يتوافر من مراجع فيها ، وإن أتيحت لهم الفرص فهي فرص قصيرة لا يتهيأ لهم فيها إلا قراءة الموضوعات الهزيلة منها ، ثمة الموضوعات الإخبارية والإعلامية الصحفية السريعة أو المواد الثقافية المختصرة التي لا تستخدم فيها اللغة الانتقائية الرصينة ولا تهتم باستخدام المصطلحات المعتمدة لدى المؤسسات اللغوية .

زيادة على ما سبق فإنه حتى لو احتمل وجود الرغبة لقراءة الموضوعات العلمية وتهيأت الفرص للاطلاع عليها ، فإن المكتبة العربية لدينا تعاني نقصا في مراجع هذه الموضوعات ، ولا يوجد التشجيع الكافي من قبل الأساتذة على الرجوع إلى ما هو متوافر منها . فضلا عن إلزامهم لطلبتهم بالرجوع إليها . (٢٩)

---

(٢٩) لقد جاء في دراسة أشرف عليها مكتب التربية لدول الخليج نشرت في سنة ١٩٨٣م أن استخدام المراجع من قبل الطلاب، سواء في الكليات العلمية أو الإنسانية في جامعات الخليج العربي كافة، لايتم بالصورة المرضية التي تساعد على تحقيق أهداف التعليم العالي . ووجد أن السبب في ذلك يعود إلى ضعف الطلاب في اللغات الأجنبية أولاً وتركيز عملية التقويم على محتوى الكتاب المقرر فقط ثانيا . انظر : شكري فيصل : « خطوات تنفيذ التعريب، » *تعريب التعليم العالي وسياسات الالتحاق به في الوطن العربي ، المؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن* =

لقد أثبتت دراسة قام بها أحد الباحثين عن واقع التدريس في الجامعات الخليجية على سبيل المثال أن من المشكلات التي ما زالت قائمة في هذه الجامعات حتى وقتنا الحاضر، أن الكتب والمراجع في العلوم الطبيعية عامة قليلة، إذا ما قورنت بما يتوافر منها في العلوم الإنسانية، و « إن نسبة من يلزمون الطلاب بالرجوع إلى المراجع من أعضاء هيئة التدريس نسبة قليلة، كما أن نسبة من يرجع إلى المراجع من الطلاب قليلة جدا، وأن المراجع التي يحال إليها الطلاب تقتصر على الكتب الأساسية في المادة، سواء كانت باللغة العربية أو بلغة أجنبية، وهو ما يعني أن الطلاب نادرا ما يستخدمون الدوريات والمجلات العلمية على الرغم من أهميتها باعتبارها المصدر الرئيسي لإحداث التطورات في العلم »[٣٠]

وقد نرى من الطلاب من يسعى بحرص لتوفير الفرصة للقراءة بلغته وهو يدرس باللغة الأجنبية، سواء بدافع الشعور بالحاجة إليها أو بدافع حب الاطلاع والتوسع في المعرفة، وهو يتطلع إلى أن يرى المصطلحات الموضوعة بلغته مستخدمة مطبقة لتستقر في نفسه الرغبة في استخدامها والتعبير عن أفكاره ونقل معارفه بلغته. إلا أنه يواجه صعوبة في فهم الموضوعات العلمية التي يرجع إليها، إما لضعف لغته وقلة محصوله من مفرداتها وصيغها، أو لهبوط مستواه المعرفي وضعف خلفياته العلمية، أو لسوء الترجمة في ما عسى أن يقرأ من نصوص منقولة إلى لغته.

يلجأ بعض الطلبة أحيانا إلي النظر في بعض الكتب أو النصوص العلمية المترجمة إلى لغتهم، ظنا منهم أن قراءتها ستكون أسهل عليهم من قراءة أصولها الأجنبية، وأقرب إلى أفهامهم، ولكنهم يفاجؤون إذ يجدونها أكثر صعوبة في لغتها من لغة أصولها، لأنها

= التعليم العالي وسياسات الالتحاق به في الوطن العربي، المؤتمر الثاني - للوزراء المسؤولين عن التعلمي العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، ٢٠-٢٣ أكتوبر، الحمامات، تونس، ١٩٨٣م (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٤م)، ١٠٣، ولاشك أن ضعف الطلاب في لغة الدراسة يدعوهم إلى تكريس كل الجهود الممكنة لاستيعاب الموضوعات المقررة، بينما يؤدي التركيز في عملية التقويم على محتوى الكتاب المقرر إلى عدم تشجع الطالب على البحث في المراجع، والمراجع العربية على وجه الخصوص، وعدم تشجعه على القراءة عامة.

(٣٠) جليل إبراهيم العريض، عضو هيئة *التدريس بجامعات دول الخليج العربية: تأهيله وتقويمه* (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، ١١٨-١١٩.

مليئة بالترجمات الحرفية المعقدة والألفاظ الغريبة والتعبيرات الملتوية المنفرة ، وهكذا يعزفون عنها ، ويرتسم الانطباع السيئ عن لغتها في أذهانهم فلا يعودون إليها ولا يستفيدون مما عسى أن يستخدم من مصطلحات عربية فيها .

كل ما سبق ذكره من عوامل وأسباب يمكن أن تبعث الطالب على العزوف عن قراءة الموضوعات العلمية والاكتفاء بما يقرر عليه . وبالتالي فلا تعود لديه فرص كافية لرؤية المصطلحات العلمية العربية مستخدمة أو مجسدة في واقعه العملي .

٩- المجلات الثقافية ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة وكثير ممن يلجؤون إلى النقل والترجمة من اللغات الأجنبية لدينا لا يلتزمون باستخدام المصطلحات العلمية العربية بمعانيها وصيغها التي تقرها الهيئات العلمية والمؤسسات اللغوية المتخصصة فيما ينشرون أو يترجمون من مواد أو موضوعات ، ولا يلتزمون بقرارات المجامع اللغوية الخاصة بترجمة المصطلحات الجديدة أو نقلها ، مما يشيع الاضطراب والفوضى والارتجال والتعدد والاختلاف في تعريب الألفاظ والنصوص الأجنبية وفي نقلها في كثير مما يصل إلى الجمهور عبر هذه الوسائط .

مع هذا الرصيد الهائل من المصطلحات ـ كما يصرح أحد المهتمين بقضايا المصطلح العربي ـ : « فإننا نجده لا يؤطر بنظرية كلية شاملة ، فالغالب عليه التنوع والتداخل والتضارب : نفس المفهوم والمصطلح يترجم ويعالج بطرق مختلفة تقريبا ، في كل قطر عربي ترجمة ، مثل ترجمة كلمة linguistique التي ترجمت بخمسة وعشرين مقابلا ، ومن هذا التنوع الكثير مثل ترجمة كلمة computer . وقد كثر ذلك لدرجة تشعر بالتشتت الذهني . » [٣١]

إن هذا التنوع وهذا التعدد والاختلاف في ترجمة المصطلحات ووضعها وصياغتها وتفسيرها يوجب بلاشك حيرة الناشئ الذي يمكن أن يطلع على بعض إفرازات الوسائط المذكورة ، فلا يدرى بأي ترجمة للمصطلح يأخذ حين تتعدد ترجماته وتتعدد صيغه

---

(٣١) محمد رشاد الحمزاوي ، « في سبيل نظرية مصطلحية عربية ممكنة ، » *التواصل اللساني* ، ملحق « استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات ، » إعداد محمد الحناش ، سلسلة الندوات ، ١ (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م) ، ٨٧ .

وتفسيراته ، وقد يشعره ذلك بعدم الاكتراث بما يبذل من جهود في وضع المصطلحات العربية وما يصدر من تعليمات وتوصيات بشأنها أو دعوات للاهتمام بها ، وربما ألغى ما تعلمه عنها خلال دراسته ، إذ يبدو له وكأن ترجمة هذه المصطلحات وصياغتها أمر اعتباطي لا يخضع لمقاييس ونظم لغوية ثابتة .

ويزيده الطالب شعورا بعبثية الحديث عن شيء يسمى المصطلحات العربية حين يقرأ نصوصا مترجمة إلى لغته فيجدها مليئة بالألفاظ الأجنبية المنقولة من أصولها على علاتها، دون تغيير أو تحوير ، أو مثبتة كما هي بحروف عربية بدلا من حروفها اللاتينية ، إذ يبدو المصطلح العربي وكأنه مجرد نقل المصطلح الأجنبي بحذافيره ، وإن اختلف فلا يختلف إلا في نوعية الحروف المصاغ بها .

ولاشك أن هذا الانطباع يترسخ لدى الناشئ ويكون له تأثيره السلبي البالغ على محصوله من المصطلحات العلمية أو على الاهتمام بها والاتجاه إلى تحصيلها واستخدامها حين يرى أن الاضطراب والتشويش والاختلاف في ترجمة ونقل المصطلحات وتوضيح مدلولاتها يسري إلى المعاجم اللغوية الخاصة والعامة التي يفترض أن تكون مصادر رصينة محكمة موثقة للغة ، وإلى الأعمال العلمية المترجمة المعتبرة ، بل وحتى إلى قوائم المصطلحات ومعاجمها الصادرة من قبل المجامع اللغوية نفسها ، حيث تخرق القواعد وتنقض القرارات وتوضع مصطلحات أو تصاغ وتنقل بنحو مخالف للأصول المتفق عليها ، ويستبد النطق الإنجليزي في صياغتها ، ويبدو « كأن العربية تجد عسرا في نقل الأصوات المنطوقة الأوربية التي تركت لحالها . . . ويظهر أن القواعد التي وضعها المجمع في هذا الميدان ليست سوى تصورات ذهنية . » (٣٢)

١٠ - إن الحياة العملية العامة التي يعيشها الطلبة خارج نطاق التعليم في معظم مناطق دول الخليج العربي ، كما هو مشاهد وملحوظ ، لا تشجع على الالتزام باستخدام

---

(٣٢) محمد رشاد الحمزاوي ، *أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة : مناهج ترقية اللغة تنظيرا ومصطلحا ومعجما* (بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٨م) ، ٤٨٧ ، انظر : الصفحات التي قبلها؛ انظر كذلك : الحمزاوي ، *المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها : الميدان العربي* (بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٦م) ، ٤٩ وما بعدها .

ألفاظ الحضارة والمصطلحات العربية المقررة على النحو المطلوب؛ فاللغة الأجنبية سائدة الاستعمال في كثير من الدوائر الوظيفية غير الرسمية وفي الأوساط الراقية والمراكز التجارية الكبيرة، حيث تزخر الأسواق بالبضائع المستوردة، وتنتشر العمالة الأجنبية، وتحفل المرافق أو الأماكن العامة بالزوار والسياح غير العرب وموظفي الشركات الأجانب، وحيث يعد النطق باللغة الأجنبية مظهرا من مظاهر الثقافة الراقية أو المدنية والحضارة ومصدرا للمباهاة أحيانا. بينما يسود استخدام العربية المحلية الدارجة في المجالات العامة والأوساط الشعبية، وتنجرف البضائع المجتلبة إلى هذه الأوساط مع أسمائها وأوصافها الغريبة دون توقف وبلا نظام أو كابح يمنعها أو يحد منها، وتؤخذ الأسماء والأوصاف بنحو عشوائي، بلا وعي ولا ترو، وتتسرب إلى اللغة القومية وتختلط بألفاظها بسرعة مذهلة.[٣٣] وفي مثل هذه الأوضاع قد لا يشعر الإنسان ـ والناشئ الغر على الأخص ـ بضرورة الالتزام الصارم باستخدام المصطلحات العربية، بل ولا حتى بضرورة التمكن من العربية، أو الشعور الجاد بأهمية الاحتفاء بألفاظها الحديثة الموضوعة.

العقبات والمشاكل التي تحول دون انتشار المصطلحات العلمية العربية أو تحد من هذا الانتشار وتمنع أو تقلل من تداولها في الأوساط التعليمية، لا يقتصر وجودها على قطر عربي بعينه، وإن اختلفت نسبة ظهورها وتباينت آثارها بين قطر عربي وآخر. ومهما كانت نسبة وجود أو ظهور هذه العقبات فإن من أبرز آثارها السلبية ضعف المحصول اللغوي اللفظي وتقليص القدرة على استخدام اللغة الأم في التعبير العلمي والتشجيع على اللجوء إلى اللغات الأجنبية التي تتوافر ألفاظها ومصطلحاتها ومصادر هذه الألفاظ والمصطلحات على النحو المطلوب، لا سيما من قبل أولئك الذين تلقوا دراساتهم الجامعية أو العليا في البلدان الأوروبية أو الغربية المتقدمة، ولا شك أن ذلك يعني تقليص الإنتاج والتأليف العلمي باللغة العربية، والذي يزيد بدوره من ضعف المتخصصين في مجالات العلوم في لغتهم أو يقلل من تمكنهم منها ومن قدرتهم على استخدامها.

يقول أحد الباحثين: «أدى عدم استخدام اللغة العربية في التعبير العلمي على

---

(٣٣) إن الأوضاع المذكورة تنطبق بصورة أساسية على الظروف الحاضرة في بلدان الخليج العربي كما هو واضح.

نحو مطرد وشامل إلى ظاهرة خطيرة ، وهي عدم قدرة كثير من المتخصصين في فروع علمية مختلفة على التعبير الكامل عن أفكارهم في تخصصاتهم باللغة العربية فضلا عن تقديم نتائج بحوث غيرهم . »[٣٤]

وبما أن معظم المتخصصين في المجالات العلمية في العالم العربي تتوزعهم لغات أجنبية متعددة ، فإن عجزهم عن التعبير باللغة الأم وعن استخدام مصطلحاتها الخاصة ولجوأهم إلى التعبير باللغات الأجنبية التي تتوزعهم سيؤدى إلى انعدام التفاهم العلمي بينهم ، وذلك لانعدام اللغة المشتركة . وقد نبهت لجنة التعريب في المؤتمر التاسع لاتحاد المعلمين العرب (١٩٧٦م) على خطورة فقدان اللغة المشتركة بين الباحثين العرب في المعاهد والمؤسسات والمؤتمرات ، وأكدت على أن ذلك « يقطع عليهم أي طريق للتعاون العلمي فيما بينهم ، ويرد جهودهم إلى اللغات الأجنبية التي تتوزعهم . »[٣٥] ولقد رُئي أن حل هذه المشكلة مرهون بالعمل على تعريب التعليم بشكل منظم وكامل . وقد سبقت الإشارة إلى أن عملية تعريب التعليم لا يمكن أن تتم على الوجه الكامل والمطلوب إلا بعد نشر المصطلحات العلمية العربية الموضوعة وتعميم وتوحيد استخدامها .

بناء على كل ما تقدم فإن العقبات والمشاكل التي تحول دون استخدام المصطلحات العلمية العربية كلها تستدعي إيجاد حلول سريعة ، وتتطلب التفكير الجاد في طرق فاعلة لنشر هذه المصطلحات العلمية وتطويعها ، والعمل بصورة أساسية دؤوبة على تعويد الدارسين أساتذة وطلابا على ممارسة استخدامها ، لتمتزج بلغتهم وتصبح جزءا مهما حيويا من رصيدها ، فبذلك تؤدي هذه المصطلحات وظائفها في تطوير محصولهم الفكري ونتاجاتهم العلمية ، ومن ثم في التطوير الحضاري للأمة بوجه عام .

إن الجهود التي تبذل في مناقشة شؤون المصطلحات وفي معالجتها وتوليدها ووضعها وتصنيفها وتنميطها ربما تضيع كلها هباء إذا لم تقترن بالعمل المتواصل على صهر كل ما يوضع منها في بوتقة اللغة الفاعلة ، لتشكل رصيدا لغويا ثريا حقيقيا نافذ المفعول دائم الحيوية ؛ لأن تكوين رصيد معطل من الألفاظ لا يثري اللغة ولا يدعم موقفها .

---

(٣٤) حجازي ، *الأسس اللغوية* ، ١٩٩ .

(٣٥) انظر : حجازي ، *الأسس اللغوية* ، ١٩٩ .

طرق مقترحة لتنمية حصيلة الناشئة من المصطلحات

ليس بالإمكان استقصاء كل ما يتعلق بطرق تطوير ونشر وتطويع المصطلحات العلمية هنا في هذا المجال ، فذلك ربما يحتاج إلى دراسة خاصة بكل محيط لغوي على حدة ، حيث يتميز كل محيط لغوي بسمات معينة لها طابعها المتميز بالنسبة للتعامل مع المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية الجديدة ، ولأفراده ظروفهم وطبيعة حياتهم الخاصة ، ولذلك فسيكتفى هنا بطرح طائفة من المقترحات التي يمكن أن تؤمن وسائل فاعلة لتنمية الحصيلة اللغوية من المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة العربية الحديثة ، وتنمية حصيلة الناشئين العرب منها بالذات ، على أمل أن تكون هذه المقترحات باعثا لطرح مقترحات أخرى وسبيلا إلى إثارة مناقشات إيجابية هادفة مستقبلا :

١ - إن تعريف الناشئين في وقت مبكر من حياتهم الدراسية بأهمية المصطلحات وبدورها في تحقيق النمو اللغوي والتوسع المعرفي والتطور الفكري والحضاري ربما يكون له الأثر الكبير في توجههم إليها في مراحلهم الدراسية المتقدمة وفي توطيد إيمانهم بضرورة نشرها ، ومن ثم إقبالهم على تعلمها واستخدامها بروح أكثر وعيا وتفتحا . وقد ينشأ نوع من الحماس لدى التلاميذ لتلقنها والتطلع إلى معرفة مصادرها ، لا سيما إذا اقترن تعريفهم بها والحديث إليهم عنها وعن مصادرها في هذه المراحل ببث روح الاعتزاز فيهم باللغة وبتراثها وبشحذ هممهم للدفاع عنها والحفاظ عليها من التأثر والذوبان ، ثم العمل الدائم على تنمية الحصيلة من مفرداتها وصيغها القديمة والحديثة .

بهذا الإجراء يصبح الطريق ممهدا للتوسع في الحديث عن المصطلحات والسعي لترويجها بينهم في مراحل تعليمهم التالية . وبناء على ذلك ينبغي أن يهيأ المجال في المدارس المتوسطة والثانوية لهذا التعريف خلال تدريس المقررات الدراسية ، والمقررات العلمية ومواد اللغة بصورة أخص ، أو أن تقرر موضوعات وفقرات خاصة مبسطة ضمن هذه المقررات تتناول قضية المصطلحات والمسائل المتعلقة بها .

٢ - ينبغي تعريف الطلبة على المصطلحات العلمية وعلى مدلولاتها بشكل مرحلي متدرج ؛ أي إعطاؤهم مجموعات مناسبة منها في كل مرحلة من مراحل التعليم ، بدءا

من المراحل الأولى ، وإيضاح مدلولاتها لهم نظريا وعمليا عن طريق وضعها في سياقات ملائمة لمستوياتهم العقلية ولموضوعاتهم الدراسية ، ثم حثهم على تذكرها وعلى استخدامها في أنشطتهم الدراسية ، في الوقت الذي يتم ويتابع فيه استخدام هذه المصطلحات في عبارات وموضوعات مناسبة من قبل المدرسين .

إن اتباع الإجراءين السابقين يؤدي إلى إيجاد خلفية جيدة لدى التلميذ عن اللغة العلمية وعن ارتباطها بالمصطلحات ، وإلى حثه على تكوين حصيلة معينة من المصطلحات ربما تساعده في استيعاب ما يعطى له منها في المراحل الدراسية التالية ، كما تهيئ له الطريق لمتابعة استخدامها في المجالات اللغوية المناسبة . وهكذا تتكون لديه ذخيرة وافية منها ومن معانيها تنمو وتتطور مع مرور الزمن . بعكس ما إذا فوجئ بهذه المصطلحات في مراحل التعليم المتأخرة ، وأعطيت له آنذاك بكمياتها الهائلة ، فذلك قد يولد لديه نفورا منها أو عجزا عن استيعابها أو خلطا بين مدلولاتها .

يعتقد بعض علماء النفس أن ذاكرة الإنسان في العقد الثاني من حياته تكون في العادة أقوى منها في المراحل التي تليها ، [٣٦] وإذا صح هذا الرأي فإنه يصبح من المهم استغلال هذه الإمكانية لدى التلميذ لترسيخ كمية مناسبة من المصطلحات مع معانيها الواضحة في ذهنه قبل أن يصل إلى المراحل التي يحتمل أن تكون ذاكرته قد ازدحمت وشغلت أو ضعفت .

٣- إن لتوفير المعاجم اللغوية الخاصة منها والعامة في المدارس على اختلاف مراحلها ، وتعريف الناشئين بمناهج هذه المعاجم في تصنيف مفرداتها وبطرق استخدامها دورا مهما في الاطلاع على المصطلحات العلمية وترويج استخدامها ، ويستتبع ذلك بطبيعة الحال تعويد الناشئين على استخدامها وإثارة الحوافز لديهم على البحث فيها ومداومة الرجوع إليها . ويستحب توفير المعاجم المذكورة في مكتبة المدرسة وفي المكتبات الصغيرة التابعة للفصول ـ إن كان نظام الفصل متبعا في المدرسة ووجدت في الفصول مكتبات ، لتكون هذه المعاجم مهيأة للتلاميذ قريبة من متناولهم ، تستحثهم على استشارتها والاستئناس بها .

---

(٣٦) عبد المنعم المليجي و حلمي المليجي ، *النمو النفسي* ، ط٤ (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧١م)، ٢٥٦ .

٤- يقترح تضمين ما يمكن تضمينه من المصطلحات في الموضوعات أو الكتب الدراسية المقررة في جميع المراحل الدراسية التي تسبق الجامعة ، وخاصة الموضوعات والكتب العلمية منها ، ليألفها التلاميذ ويألفوا استخدامها . إن هذا الإجراء يجعل المصطلحات قريبة من متناول الطلاب ، ويزيد من استيعابهم لمضامين ما قد يرجعون إليه من نتاجات مدونة بلغتهم ، ومن تمثلهم لمدلولات المصطلحات التي يرونها مستخدمة في هذه النتاجات ، ويعين على ترسيخ المفاهيم الجديدة مع رموزها الصحيحة في أذهانهم لتكون مهيأة لديهم للاستعمال فيما بعد .

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة السعي لتوحيد المقررات والخطط الدراسية العلمية في البلدان العربية لتتوحد المصطلحات التي يمكن أن تستخدم فيها ويتسع مدى اكتساب الطلبة للمعارف العلمية وتتهيأ لهم فرص التفاهم العلمي مع أقرانهم الذين يشاركونهم اللغة على اختلاف بلدانهم وأقاليمهم .

ويقترح أن تشارك المؤسسات اللغوية المهتمة بعمليات النقل والترجمة وشؤون اللغة العلمية في الإشراف على وضع المناهج والمقررات والخطط الدراسية المتعلقة ، لتعمل من خلال ذلك على إدخال ما يتلاءم مع المستويات الدراسية من المصطلحات العلمية الموحدة ضمن هذه المقررات والمناهج وتجعلها موضع التنفيذ .

٥- يقترح إدخال مساق خاص بالمعاجم والمصطلحات العلمية العربية ضمن المناهج المقررة في الأقسام العلمية الجامعية التي تعتمد اللغة الأجنبية في تدريس مقرراتها الأساسية ، على نحو ما هو معمول به في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، أو زيادة الساعات المخصصة لتدريس هذا المساق إن كان مقررا بالفعل ، بحيث تكفي هذه الساعات لتعريف الطلبة على قضايا المصطلح وإطلاعهم على مصادر المصطلحات العلمية المتعلقة بتخصصاتهم ، كما تتسع لتدريبهم على استخدامها وخلق الحوافز النفسية والعملية اللازمة لتعويدهم على الرجوع إليها .

وحبذا لو كانت الساعات المقررة لتدريس هذا المساق موزعة على سنوات الدراسة التي يقضيها الطالب في الجامعة ، بحيث يكون هذا الطالب على صلة مستمرة بالمصطلحات وبمصادرها وبالدوافع الحافزة على استخدام هذه المصادر طوال فترة الدراسة . ويفترض

أن يتبع ذلك وجود تطبيقات مستمرة على استخدام المصطلحات ، سواء كانت هذه التطبيقات على شكل موضوعات معينة يكتبها الطلاب في مجالات تخصصهم ، أو على شكل نصوص علمية يدربون على تذوق فن الكتابة فيها ، أو نصوص مكتوبة باللغة الأجنبية تختار للطلاب ويفرض عليهم ترجمتها إلى لغتهم الأصلية . على أن يراعى في هذه الترجمة استخدام ما يمكن استخدامه من المقابلات العربية للمصطلحات الموجودة في هذه النصوص .

٦- يقترح أن يتم تدريس المساق الخاص بالمصطلحات في كل قسم من الأقسام العلمية بالتعاون بين أساتذة المواد العلمية أنفسهم وأساتذة اللغة العربية ، ويتم التنسيق بين الجميع في اختيار المصطلحات من مصادرها الموثقة الرصينة وفي التعريف بها وشرحها والتدريب على استخدامها والتعبير بها ووضعها في سياقات لغوية مقبولة صافية محببة ، بدلا من أن يستقل أساتذة المواد العلمية وحدهم بذلك ـ كما هو الحال في بعض كليات الطب وكليات الصيدلة بجامعات المملكة العربية السعودية ومنها جامعة الملك سعود . أو يستقل أساتذة الدراسات العربية وحدهم به ـ كما هو الحال في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وبعض الكليات العلمية في جامعات عربية أخرى .

ربما كان أستاذ المادة العلمية أكثر معرفة بمدلولات المصطلحات المتعلقة بمجال تخصصه وأقدر على إدراك مفاهيمها وتوضيح هذه المفاهيم لطلابه ووضعها في أطرها وسياقاتها المعنوية الدقيقة وعلى ربطها بالموضوعات أو الحالات المتعلقة بها ، ولكن أستاذ اللغة العربية المهتم يفترض أن يكون أكثر صلة بالمؤسسات والهيئات اللغوية وبما تقوم به من أعمال وماتولده أو تترجمه وتضعه من مصطلحات علمية ، وما تصدره من توصيات خاصة بها وتقره من مصادر موثقة لها ، وأكثر متابعة بمحض تخصصه لما يحصل بشأنها من مستجدات وإلماما بما يتناسب منها أو يمكن أن يركن إليه من معاجمها وكتبها . كما أن المنتظر من هذا الأستاذ أن يكون أقدر على إيصال المصطلحات في نماذج تعبيرية سليمة من الأخطاء ، وصياغات لغوية سلسة محببة للطلاب منسجمة مع لغة العصر ، وأقدر على تقويم وتصحيح ما يصدر عن هولاء الطلاب من تعبيرات واستعمالات لها .

إن أستاذ المادة العلمية العربي إذا كان قد أنهى دراسته في ميدان تخصصه في دولة

أجنبية وأمضى فترة طويلة بعيدا عن لغته الأم أو قليل العناية بها أو الممارسة لاستخدامها : يدرس ويدرّس ويقرأ ويكتب بلغة أجنبية ، ويعتمد في إعداده لمحاضراته وفي عمل بحوثه وفي معظم مناقشاته على مصادر مدونة بهذه اللغة ، فمن المتوقع أن تضعف سليقته في التعبير بلغته الأصلية ، وتقل معرفته بقواعدها وأصول الصياغة السليمة بها ، حتى وإن كانت له معرفة جيدة سابقة بها . وبذلك فقد لا يوفق هذا الأستاذ في وضع المصطلحات التي يتولى التعريف بها في أطرها التعبيرية العربية المقبولة أو المحببة ، ولا يتمكن من التمييز بين الصحيح المقبول من كتابات طلابه وتعبيراتهم التي تستخدم فيها المصطلحات وغير الصحيح من حيث الصياغة اللفظية ، كما يوفق الأستاذ الآخر الذي طالت ممارسته للغة العربية ورسخت الدراسة والدربة المستمرة أصولها وقواعدها لديه .

ولاشك أن للآنية اللغوية ـ إن صح التعبير ـ أو القوالب والسياقات والصيغ التعبيرية السليمة السلسة المحببة التي يقدم بها أو فيها المصطلح العلمي دورا مهما في تقريبه لمتلقيه وترسيخه في ذهنه ودعوته لاستخدامه .

٧- لقد سبق القول إن بين الترجمة والتعريب وبين المصطلح تكاملا وترابطا وثيقا ، حيث حاجة كل منها إلى الآخر واستناده إليه إذ لا ينجح تعريب بلا مصطلح ولا يحيا المصطلح إلا باستخدامه ، لذلك يقترح أن يقترن مساق « المعاجم والمصطلحات » عندما يقرر على الطلبة بمساق آخر في (الترجمة والتعريب) ، يتولى تدريسه أساتذة متخصصون متمرسون ، ليس في مجال البحث في اللغة وقضاياها وإنما في مجال الترجمة العلمية بالذات . ويخصص هذ المساق للتعريف بأصول الترجمة وقواعد التعريب ، كما تجرى خلالها تدريبات مستمرة على ترجمة النصوص العلمية إلى العربية ، مع استخدام كل ما يمكن استخدامه ويتلاءم مع الوضع والمجال الدراسي من مصطلحات وألفاظ علمية موضوعة . وتختار لهذه الترجمة من النصوص ما يتناسب مع تخصصات الطلبة العلمية ومستوياتهم العقلية واللغوية .

ويمكن أن ينفذ هذا الإجراء بالتعاون بين أساتذة المواد العلمية وأساتذة اللغة العربية ممن لهم خبرات سابقة في ترجمة الأعمال الفكرية وإحاطة جيدة بأسس وأصول الترجمة العلمية وبما يتعلق بها من مصطلحات ، إن لم يتوافر خبراء متخصصون في الترجمة .

وواضح أن مثل هذا الإجراء يهيئ بصورة فعالة لعملية تعريب العلم التي سبق الحديث عن ضرورة تحقيقها .

٨- سبقت الإشارة إلى القرارات والتوصيات العديدة التي صدرت عن مؤتمرات التعريب التي عقدت في الوطن العربي ، والتي تقضي باستخدام المصطلحات العلمية العربية بمدلولاتها الدقيقة الصحيحة في التعليم الجامعي والتعليم العام بكل مراحله ، وفي تأليف كتب ومقررات هذا التعليم ، وكافة البحوث والمقالات والمذكرات والمناقشات العلمية التي يعدها الأساتذة باللغة العربية ، ولاشك أن لهذا الإجراء لو تم تحقيقه على النحو المطلوب أهمية بالغة في تجسيد هذه المصطلحات مع مدلولاتها المرتبطة في أذهان الطلبة وفي شيوعها بينهم وإشعارهم بفاعليتها ، وأخيرا في جعل الأساتذة قدوة لطلابهم في الاهتمام بها وفي الحرص على استخدامها .

٩- حث الطلاب في المراحل الجامعية عامة باستمرار على استخدام البدائل العربية للمصطلحات العلمية الأجنبية المتعلقة بتخصصاتهم بمدلولاتها المعترف بها ، في أجوبتهم وفي مناقشاتهم وبحوثهم وكافة النشاطات العلمية المرتبطة بالمواد التي تدرس باللغة العربية ، لأن هذه المصطلحات لن تحيا وتنتعش في أذهانهم كما سبقت الإشارة إلا بالاستعمال . ويستتبع ذلك بالطبع تعريفهم على هذه البدائل أو إرشادهم على نحو متواصل إلى مواردها الخاصة وإلى كيفية العثور على هذه الموارد في مكتبات الأقسام أو المكتبات المركزية وكيفية الاستفادة منها .

وربما يستتبع الإجراء السابق أيضا حث الطلبة على الإكثار من قراءة المؤلفات العلمية الحديثة المدونة باللغة العربية ، والتي يهتم فيها أساسا باستخدام ما وفرته وأقرته المؤسسات اللغوية والهيئات العلمية من المصطلحات . وترتبط بشكل أو بآخر بمقرراتهم الدراسية وبما تهمهم وتتعلق بمجالات تخصصهم وتثريهم فكريا ، فذلك يطلعهم على البدائل العربية للمصطلحات الأجنبية مستخدمة في سياقاتها الملائمة ، مما يثري محصولهم منها ويشعرهم بفاعليتها ويحفزهم على استخدامها . هذا إضافة إلى ما ينتج عن ممارسة هذا النوع من القراءة بالطبع من إثراء الطلبة علميا وتوسيع آفاقهم الفكرية وتنمية مهارات الكتابة العلمية لديهم .

ولاشك أن الناشئين ربما يحتاجون في تسهيل القيام بهذه المهمة وزيادة التشجيع عليها إلى توجيه خاص من قبل أساتذتهم أو مدرسيهم المتخصصين ، سواء بتوجيههم بنحو مدروس إلى أعمال كتابية تتناسب مع رغباتهم وميولهم وحاجاتهم المعرفية ، أو بانتقاء نماذج أو موضوعات معينة منها يطلب منهم قراءتها ويشجعون على انتقاء ما يماثلها .

١٠ - العمل على توثيق ارتباط المتعلمين بمصادر التراث العلمي القديمة ، التي اهتمت بوضع أو ترجمة أو نقل المصطلحات العلمية أو عنت بتطبيق استخدامها ، مثل كتب الخوارزمي ، وابن سينا ، وحنين بن إسحق ، وإخوان الصفا ، والتوحيدي ، والفارابي ، والكندي ، والجبرتي ، والمسعودي ، والجاحظ . ويمكن أن يتعرف أساتذة العلوم على هذه المصادر وعلى ما استخدم فيها من مصطلحات ، بتنبيههم عليها وإشعارهم بأهميتها وأهمية الرجوع إليها ، من خلال وسائل النشر والإعلام التي يمكن أن تصل إليهم ، ثم بتوفير هذه المصادر في مكتبات الأقسام أو الكليات العلمية التي ينتمون إليها ، وجعلها في متناول أيديهم . أما الطلبة فيمكن أن يتعرفوا عليها من خلال قراءة نصوص وسياقات أو تعبيرات علمية مختارة منها ، فذلك أدعى لالتصاقها بأذهانهم وتجسيدها في مخيلاتهم ، وأدعى لربطهم بتراثهم الفكري وأكثر فاعلية في تنمية قدراتهم الكتابية .

ثبت - كما يقول أحد الدارسين - أن عددا من المؤلفين العرب « أفادوا عند تأليفهم لمؤلفاتهم في الطب وفي النبات بصفة خاصة من معرفتهم بمصطلحات تخصصية واردة في التراث العربي . » [٣٧] وهذا ما يؤكد ضرورة نشر المصادر المذكورة وإطلاع الدارسين أساتذة وطلابا عليها ، وضرورة نشر وتوفير القوائم أو المعجمات التي تضمنت المصطلحات المستخدمة فيها .

لقد صدرت معاجم خاصة بالمصطلحات التراثية في مجالات علمية مختلفة ، كما أعدت رسائل جامعية متعددة تناولت المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة عند عدد من العلماء والمفكرين العرب القدامى ، [٣٨] وحبذا لو تستقى هذه المصطلحات من كل

---

(٣٧) حجازي ، *الأسس اللغوية* ، ٣٢ .

(٣٨) انظر : حجازي ، *الأسس اللغوية* ، ٣٢ـ٣٣ .

مصادرها الخاصة والعامة [٣٩] وتصفى من الشاذ والنابي عن ذوق العصر وتصنف وفق نظام حديث ميسر محكم وتصدر في معجم مناسب الحجم جيد الطباعة والإخراج ، كما يمكن أن تفرغ في أقراص خاصة بالحاسب الآلي وتودع في بنوك المصطلحات ، وفي المؤسسات التعليمية ، ليسهل تداولها وتناولها . وتصبح هناك إمكانية أكبر لدراستها ، والنظر في ما يمكن أن يستفيده الدارسون أساتذة وطلابا منها ويزيد من محصولهم من ألفاظ اللغة العلمية ومن قابلياتهم على الإنتاج الفكري ، كما يجعلهم أشد ارتباطا بتراثهم وأكثر اعتزازا بلغتهم .

١١ - يقترح أن تعمل المؤسسات اللغوية على نشر ما تضعه أو تقره من مصطلحات علمية في الصحف الرسمية والمجلات الثقافية المحلية والإقليمية واسعة الانتشار ، ليطلع الناس عليها فيكون ذلك وسيلة إلى توجيه الاهتمام بها ودافعا لاستخدامها وتطبيق مدلولاتها من قبل الكتاب والمثقفين والقائمين على التعليم ، كما قد يكون سبيلا لاطلاع الناشئين أنفسهم عليها ومشجعا لهم على الاهتمام بها وداعيا لاستخدامها في حياتهم الدراسية ، وخاصة عندما يقترن اطلاعهم عليها بتشجيع مدرسيهم على الإحاطة بها والتعرف على مدلولاتها ، على النحو الذي سبق ذكره .

لقد خاض المجمع العلمي العربي بدمشق منذ الفترات الأولى من تأسيسه هذه التجربة ، فعمد إلى نشر الألفاظ وتعابير الاستعمال الفصيحة في مجلته وفي الصحف المحلية السيارة ، وعمل على تنبيه المتعلمين وأفراد الجمهور الآخرين فيها على الاستعمالات اللغوية الصحيحة وعلى الإجابة عن أسئلتهم في صحة الألفاظ والمعاني ، « فتجاوز في ذلك دواوين الدولة والمعاهد العلمية إلى مجال خدمة اللغة العربية في المجال الشعبي . »[٤٠]

ولقد أدرك مجمع اللغة العربية في القاهرة ما تلعبه الصحافة من دور مهم واسع في إشاعة الألفاظ على ألسنة الناس ، لذلك طالب بنشر ما أقره من مصطلحات وكلمات

---

(٣٩) حول مصادر المصطلحات التراثية انظر : مناف مهدي محمد ، « المصطلح العلمي العربي قديما وحديثا ، » *اللسان العربي* ، ٣٠ (ذو الحجة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م) ، ١٥٠ - ١٥١ . وحول طرق الاستفادة من المصطلحات التراثية انظر : الخوري ، « تعريب التعليم العالي ، » ١٣١ - ١٣٢ .

(٤٠) خليفة ، *اللغة العربية* ، ٥٤ .

الشؤون العامة بالجرائد والمجلات قليلا قليلا ، وقرر استخدام الإذاعة أيضا لهذا الغرض .[٤١] وحبذا لو أجمعت المجامع اللغوية على تعميم هذا الطلب وسعت إلى استصدار أمر من الجهات الرسمية العربية كافة بتنفيذه . إن لدينا صحفا عربية سيارة عديدة واسعة الانتشار كصحيفة *الشرق الأوسط* ، *والأهرام* ، *والحياة* . كما أن لدينا مجلات علمية وثقافية عامة تلقى مساحات واسعة من القراء في عالمنا العربي ، مثل : مجلة *العلوم*، الترجمة العربية لمجلة (ساينتفيك أمريكان *Scientific American*) ، التي تصدر شهريا في دولة الكويت ، ومجلة *المعلومات* السورية ، ومجلة *العربي* الكويتية ، و مجلة *الفيصل* السعودية ، وغيرها . هذا بالإضافة إلى المجلات العلمية المتخصصة غير البحثية . هذه الصحف وهذه المجلات يمكن أن تقوم بدور كبير وفعال في إذاعة ما يمكن أن تنشره المجامع اللغوية العربية فيها من قوائم للمصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة الحديثة التي تقرها ، وفي إشاعتها على مستوى واسع بين الناشئة وبين عامة قراء العربية . لو حظيت بالاهتمام منها وخصصت لها صفحات أو زوايا خاصة فيها ، ولو صغيرة .

ولا يخفى أن تطبيق هذا الإجراء يمكن أن يهيئ لمناقشات وطروحات نظرية وإبداء تصورات مختلفة حول المصطلح العلمي والمسائل المرتبطة به ، ربما تكون خصبة وساخنة ومثرية وواسعة النطاق ، معينة على استقراء وجهات النظر السليمة ذات العلاقة بالموضوع . كما يجعل من قضية المصطلح قضية حيوية بارزة ومثيرة ، بالنسبة لقطاعات كبيرة من جمهور القراء ، ولاشك أن لذلك أثرا كبيرا على شيوع المصطلح العربي ودورانه والحديث عنه والتوجه لاستخدامه من جهة ، وعلى تحريك الفكر العربي وإخصابه ودفعه للمزيد من العطاء وزيادة فاعلية اللغة وحيوية قضاياها من جهة أخرى .

١٢- يقترح أن تعمل المؤسسات اللغوية بصورة دائبة وحثيثة على تشجيع الدوائر الرسمية ومرافق الدولة المختلفة على استخدام المصطلحات العلمية الموضوعة في العلاقات والمعاملات الرسمية ، وما يتعلق منها بشؤون التعليم بنحو أخص . كما تعمل على مواصلة حث أجهزة الإعلام بمختلف أشكالها والكتاب والمؤلفين بمختلف تخصصاتهم العلمية

---

(٤١) مجمع *اللغة العربية في ثلاثين عاما : مجموعة القرارات العلمية* ، ط٢ (القاهرة : مجمع اللغة العربية ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م) ، ١٧١-١٧٢ .

على استخدام ما يرتبط بنتاجاتهم ومجالات عملهم منها بصورة مستمرة ، لتقترن المعرفة النظرية التي يتلقاها الناشئ عن المصطلحات العلمية وعن أهميتها بالتطبيق العملي المشاهد في واقع الحياة ، ويراها هذا الناشئ حينئذ مُنقّذة ، ماثلة في مرافق مختلفة من حياته الفعلية ، فيحس بفاعليتها وحيويتها وينجذب إليها ، وربما كان حماسه وتوجهه لتعلمها والتعرف على مدلولاتها من خلال ما يقرأ طوعيا وما يسمع أو يشاهد من برامج عبر الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة أكثر منه في حياته الدراسية الرسمية .

لم تدخر بعض مؤسساتنا اللغوية في الحقيقة وسعا في إصدار التوصيات إلى المسؤولين عن وسائل الاتصال الجماهيري وأجهزة الإعلام العربي والتأكيد في هذه التوصيات على ضرورة رعاية اللغة الفصحى واستخدام التعابير والمصطلحات العربية السليمة عبر الأجهزة المذكورة . وقد كان من بين هذه التوصيات ما صدر في المؤتمر الثالث للتعريب الذي عقد في عام ١٩٧٧م ونص فيه على ضرورة « أن تحرص أجهزة الإعلام على استعمال المقابلات العربية لكل لفظة أجنبية ، وقد يكون من المفيد أن تخصص الإذاعات المرئية برامج خاصة لإشاعة هذه المصطلحات . »[٤٢] ولكن هذه التوصيات مازالت غير مطبقة في البلدان العربية ، وإن طبق بعضها فعلى نحو متعثر ومحدود . فمابرحت الأخطاء شائعة في لغة الإعلام العربي والفوضى في ترجمة الألفاظ الأجنبية سائدة ، فضلا عن أن يكون هناك التزام فيها باستخدام المصطلحات الموضوعة من قبل المؤسسات اللغوية وحرص تام على إشاعتها وترويجها بين أفراد الجمهور العربي .[٤٣] ويبدو أن الأمر محتاج إلى المزيد من تظافر الجهود بين المؤسسات المذكورة ، وإلى التنسيق الدقيق المستمر بينها وبين الهيئات العلمية والإعلامية العاملة في كافة أنحاء الوطن العربي ، ثم إلى المزيد من الدعم الفعلي المادي والمعنوي الكافي من أصحاب السلطة والقرار .

١٣- يقترح إصدار المصطلحات التي تقرها المجامع والمؤسسات اللغوية في قوائم

---

(٤٢) توصيات المؤتمر الثالث للتعريب ، *اللسان العربي* ، ١٥ ، ع٣ (١٩٧٧م) ، ٨٤ .

(٤٣) انظر : أحمد مختار عمر ، *أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين* ، ط ٢ (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٩٣م) ، ٢٣-٢٤ ، ٣٨ ، وكذلك بقية فصول الكتاب .

صغيرة مستقلة وفي أشكال مقبولة وورق جيد وطباعة أنيقة ليسهل شيوعها وتداولها .[٤٤] ويجدر توزيع هذه القوائم بعد إصدارها على كافة المؤسسات العلمية والثقافية والدوائر الرسمية والجهات المسؤولة والشركات والمراكز العربية المهمة . وأعتقد أن توزيعها ونشرها في كافة القطاعات على هذا النحو سيساعد كثيرا في عملية تمويلها وإيجاد الحماس لتلقيها وإثارة روح التعاون في ترويجها ، لأنه سيكون هناك شعور عام بأهميتها وعموم نفعها وإحساس بارتباط القطاعات المذكورة بالمؤسسات اللغوية وبالحاجة إلى خدماتها .

وحبذا لو صدرت قوائم تضم مصطلحات كل علم أو كل فرع من العلوم على حدة ، يأخذ منها كل فرد ما يهمه ويتعلق بمجال تخصصه ، ويستفيد منه دون كبير تكلفة أو عناء ، فذلك خير من إصدار قوائم ضخمة تضم مصطلحات مرتبطة بمجموعة من العلوم أو عدد من المجالات ، ربما يصعب أو يستثقل تناقلها أو تداولها أو شراؤها على البعض ، وعلى الناشئين بصورة أخص . لأن الفرد سيضطر عندها إلى حمل أو شراء ما يعنيه وما لا يعنيه منها . وجدير بمن يتولى إصدار أي مادة مقروءة أن يضع في اعتباره كسل القارئ وتردده في الإقبال على ما يثقل حمله ويتحدد نفعه وما ويحتاج إلى كلفة الإنفاق ومشقة التفتيش .

---

(٤٤) يقترح بعض الدارسين أن تصدر قوائم ومعاجم المصطلحات العلمية في طبعات شعبية رخيصة تيسيرا لشيوعها ، انظر : حسين نصار ، *دراسات لغوية* ، ط٢ (بيروت : دار الرائد العربي ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م) ، ٢٥ . وهذا الرأي حسن من حيث مراعاته للأحوال المعيشية أو المالية المتدنية لعدد من القطاعات الاجتماعية في البلدان الفقيرة ولكنه يغفل الجانب النفسي في عملية اجتذاب الناشئة والقراء عامة إلى هذه القوائم ، فالورق الجيد والطباعة الجميلة لها أثر ملحوظ في اجتذاب القراء إلى المادة المقروءة وتشجيعهم على الرجوع إليها ومن ثم تثبيت محتواها في أذهانهم ، لاسيما إذا كانت المادة المقروءة تفتقر إلى عناصر معنوية متداخلة ترتبط في ذهن القارئ وتشده كالمصطلحات والمفردات اللغوية عامة . وفي مثل هذا العصر الذي تتنافس فيه المغريات البصرية وتزدحم الأسواق فيه بالمطبوعات ذات الورق الصقيل والصور والألوان الباهرة والحروف البارزة الجاذبة من ناحية ، ويتضاءل الإقبال على القراءة لتوافر وسائل اللهو والإغراء الأخرى من ناحية أخرى ، يفترض أن يعمد إلى كل ما يجتذب الناشئين والقراء عامة إلى قوائم ومعاجم المصطلحات ويشجعهم على الرجوع إليها والارتباط بها بقدر الإمكان ، علما بأن توافر الورق الجيد وتطور وسائل الطبع والنشر في عصرنا الحاضر قد قلل من تكاليف الإخراج الجيد والطباعة الأنيقة .

١٤- جدير بنا في هذا المجال أن نؤكد على أهمية ما اقترحته اللجنة الاستشارية لتنسيق التعريب ونصت عليه ، وهو « إنشاء بنك عربي للمصطلحات في مكتب تنسيق التعريب وقيام المكتب بالاتصالات مع بنوك المصطلحات المتخصصة العالمية والتعاون معها في نشر المصطلح العربي والاستفادة من خبرتها في هذا الميدان . »[٤٥] فلاشك أن ذلك سيساعد المؤسسات اللغوية العربية والهيئات العلمية ، ليس في إعداد وتصنيف وإصدار النشرات الدورية والقوائم المشار إليها وإنما يساعد في تسهيل مهمة انتشار المصطلح العربي على المستوى الإقليمي والدولي الواسع أيضا .

ويمكن الاستفادة في هذا الصدد من تجربة البنك الآلي السعودي للمصطلحات العلمية والتقنية (باسم) الذي تبنته مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالرياض ، فلقد خطا هذا المشروع خطوات جادة وملموسة في معالجة وتوفير وتوثيق المصطلح العربي في سائر العلوم التطبيقية والدقيقة باستخدام تقنيات الحاسب الآلي ، وخلص إلى إنشاء معاجم قطاعية جزئية للمصطلحات العلمية العربية ومعجم موسوعي لها مسجل على أقراص مليزرة مضغوطة CD-ROM تحوي أكثر من ٢٠٠٠٠ مصطلح تم توزيعها على كثير من المؤسسات العلمية في الوطن العربي . كما أن هناك إمكانية للاتصال المباشر بالبنك والاستفادة من إمكاناته .[٤٦]

١٥- لا بأس أن نؤكد هنا أيضا على ضرورة الأخذ بتوصيات المجامع والمؤسسات اللغوية عامة فيما يتعلق بتشجيع عملية التعريب ،[٤٧] التعريب على عمومه ، وتعريب

(٤٥) توصيات لجنة تنسيق التعريب ، ١٩٨٠م ، نقلاً عن حجازي ، *الأسس اللغوية* ، ٢٠٢ .

(٤٦) انظر : « نحو منهجية مدعمة بالحاسوب لمعالجة ونشر المصطلح العربي (تجربة البنك الآلي السعودي للمصطلحات) ، » الادارة العامة للمعلومات مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، *التواصل اللساني* ، *ملحق* : (استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات) ، إعداد محمد الحناش ، سلسلة الندوات ، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م) ، ١٤٢-١٤٤ ؛ عبد الله سليمان القفاري ، « خطوات تطبيقية نحو منهجية مدعمة بالحاسب الآلي لمعالجة ونشر المصطلح العربي ، » *المؤتمر الدولي الثاني : اللغة العربية والتقنيات المعلوماتية المتقدمة ، أعمال المناظرة ، الدار البيضاء ٨ و ٩* دجمبر ١٩٩٣م (الدار البيضاء : مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية ، ١٩٩٣م) ، ٢٦١-٢٧٨ .

(٤٧) المراد بالتعريب هنا ترجمة الأعمال المدونة باللغة الأجنبية إلى العربية . وقد أقر بعض الباحثين هذا المفهوم ، انظر : الصيادي ، *التعريب وتنسيقه* ، ١٠٣ .

التعليم والبحث العلمي بنحو أخص ، تمهيدا لتهيئة مصادر علمية عربية متكاملة وافية تمكن الطلبة من استيعاب طوائف من المصطلحات ، كما تحثهم على استعمال ما يتعلق بتخصصاتهم من مصطلحات في بحوثهم ومقالاتهم التي يكتبونها وفي نشاطاتهم اللغوية الأخرى . ولا ينتظر لتحقيق ذلك استكمال وضع المصطلحات ، لأن استكمالها لا يمكن أن يتحقق ، فهي تتكاثر وتتوارد أو تفد على نحو مستمر وفي كل يوم ، فلا ينتظر توحيدها كلها ؛ لأن عملية الاستخدام نفسها ـ كما يؤيد ذلك بعض الباحثين ـ يمكن أن تشترك في توحيدها .[٤٨]

« إنه مما لا شك فيه أن المصطلح ضرورة ماسة للتعريب ، ولكننا ينبغي أن نلاحظ أن النص ولو علميا ليس جملة مصطلحات ، بل هو شرح وتفسير وإيضاح ، إضافة إلى عدد من الألفاظ الفنية . إن الكتابة عن التلفزيون مثلا : تركيبه ، آليته ، استخدامه ودوره التعليمي والتثقيفي والتربوي شيء ولفظة تلفزيون وحدها شيء آخر . إن استخدام كلمات أجنبية بلفظها لعدم العثور على مقابلات عربية لها ينبغي ألا يؤخر تعريب التعليم أو الترجمة ، إذ خير لنا أن نستخدم في المحاضرات والكتب المؤلفة أو المترجمة عددا من الألفاظ الأجنبية في انتظار أن نجد لها ما يقابلها بالعربية أو نعربها من أن نعلم ونكتب ونؤلف بلغة أجنبية . »[٤٩]

١٦ - يقترح أن تعقد دورات خاصة مستمرة لتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات والمعاهد العلمية وإعدادهم للمشاركة في عمليات الترجمة والتعريب ، وإطلاعهم على المناقشات التي تجرى حول المشاكل الخاصة بالمصطلحات ، وتعزيز الاعتقاد لديهم بضرورة استخدامها في مجالات التعليم .[٥٠] ويترتب على ذلك تعريفهم بمصادر

---

(٤٨) انظر : جميل الملائكة ، «الصعوبات المفتعلة على دروب التعريب ،» *اللسان العربي* ، ٢٧ (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م) ، ٣٢-٣٣ .

(٤٩) الخوري ، « تعريب التعليم العالي ،» ١٣١ .

(٥٠) للتفصيل فيما يتعلق بهذه الفقرة انظر : عبد الكريم خليفة ، « تأهيل أعضاء هيئة التدريس للتدريس بالعربية ،» *مجلة مجمع اللغة العربية الأردني* ، ٣ (كانون الثاني ، تموز ١٩٨٠م) . انظر كذلك : خليفة ، *اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث* (عمان : مجمع اللغة العربية الأردني ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م) ، ١٧١-٢٠٢ .

هذه المصطلحات وبطرق تصنيفها في هذه المصادر وبمجالات وكيفيات استعمالها، فالكثيرون منهم يجهلون هذه الأمور ، وهذا التعريف سيساعدهم بلا ريب على تمثل واستيعاب المفاهيم المرتبطة بها ويحثهم على استخدامها بصورة مستمرة في عمليات التعليم ، فيكونون بذلك مصدرا مهما لتعريف طلابهم بها ، كما يكونون قدوة لهم في استخدامها والاهتمام بها .

١٧ - على الرغم مما سبق قوله من أن الاختلاف الحاصل في صياغة مجموعات من المصطلحات العلمية العربية أو في تفسيرها ومدلولاتها المسخدمة فيها لا يعيق البدء في عملية التعريب أو في مواصلتها والاستمرار فيها ، فإنه لا مناص من التسليم بضرورة العمل على توحيد هذه المصطلحات ، حيث إن لتوحيدها وتوحيد مدلولاتها وصيغها وشروحها ـ كما سبقت الإشارة ـ أهمية بالغة في نشرها ورواجها ومن ثم في إثراء حصيلة الناشئين منها ؛ إذ إن اختلاف مدلولاتها قد يؤدي بالناشئين إلى العجز عن فهم النتاجات الفكرية التي استخدمت فيها ، أو إلى نشوء نوع من التردد والاضطراب لديهم في تحديد مسمياتها وبالتالي إلى نفورهم منها وصعوبة تقبلهم إياها . هذا بالإضافة إلى مايؤدي إليه اختلاف مدلول المصطلح إذا تفشى من ظهور مايشبه اللغات العلمية الإقليمية الخاصة ، والتي يكون لها في العادة أثر سلبي على عائد الناشئة من المحصول الفكري واللغوي ؛[٥١] فمن الجائز أن يؤدي تباين التعبيرات والأنماط اللغوية ذات المفاهيم المختلفة أو المحدودة بحدود إقليمية إلى التقليل من إقبال الناشئ على القراءة أو من تحديد مساحتها، نتيجة للشعور بغموض النماذج المكتوبة ، حيث تصبح اللغة هنا كاللهجة المحلية التي لا تبعث على الانسجام أو الحماس لاستمرار التواصل .[٥٢]

---

(٥١) انظر إلى ما كتبه ستيفن أولمان حول ما يسببه تعدد المصطلحات للمعنى أو المفهوم الواحد من غموض واضطراب في المادة العلمية ومن صعوبات في عملية الترجمة من اللغة الأجنبية ؛ *دور الكلمة*، ٢٣٢ .

(٥٢) للاطلاع على المزيد مما يترتب على اختلاف مدلول المصطلح العربي من سلبيات وعلى معاجم المصطلحات الموحدة التي صادقت عليها المؤسسات اللغوية العربية والتي يمكن أن تقلل من هذه السلبيات انظر : علي القاسمي، « المصطلح الموحد ومكانته في الوطن العربي، » *اللسان العربي*، ٢٧ (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م)، ٨١- ٩١ (المعاجم، ٨٧ - ٨٩) .

كتب الحمزاوي عن المصطلحات العربية وعما تفتقر إليه من منهجية ثابتة رصينة ونظرية عربية كلية في توحيدها وتنميطها تمنع من الاضطراب والتعدد والاختلاف والفوضى في وضعها وترجمتها وصياغتها ، ومن جملة ما قاله في ذلك بالإضافة إلى ما سبق أن نقلناه عنه : « الملاحظ أن المنظمات والهيئات العربية قد بذلت جهودا كبيرة في هذا الشأن ، دون أن توفر لنا واحدة منها منهجية شاملة جامعة ، تأخذ بعين الاعتبار ما يتطلبه وضع المصطلحات ترجمة وتوحيدا من معايير ومناهج . فظلت كل هيئة تصدر ما تراه صالحا ومفيدا ولو بإعادة ما سبق لغيرها أن أقرته وجربته ونجحت فيه ، فضلا عن أننا لم نحظ إلى اليوم بمقاربة منظمة ومنسقة لعمليات الجمع ، والوضع ، والترجمة ، والتوحيد ، والتنميط ، والتخزين ، ووضع المعاجم حتى تضبط المسار الكامل لإقرار المصطلحات ، وإثباتها بالتأييد والموافقة والإجماع ، لتكون جاهزة للاستعمال والاستهلاك . » (٥٣)

لاشك أن الهيئات العلمية والمؤسسات اللغوية خطت خطوات إيجابية واسعة نحو توحيد المصطلحات . وقد صدرت عن مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معجمات موحدة عديدة للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العام ، وزودت الجهات المختصة في البلاد العربية بنسخ منها لوضعها موضع التجربة في مدارسها ومؤسساتها . واعتبرت المنظمة العربية ذلك « خطوة أساسية ولبنة أولى يقوم عليها سائر البناء في التعليم العالي والجامعي ، وفي البحث العلمي وفي الاستعمال في المؤسسات ووسائل الإعلام والشركات ومختلف الدوائر . » (٥٤) غير أن المعجمات التي صدرت حتى وقتنا الحاضر لم تكتمل ، ولم تأخذ طريقها نحو الانتشار والتداول في المؤسسات التعليمية على النحو المطلوب ، لا بين الطلبة ولا بين أساتذتهم .

إن وجود هذه المعاجم مقصور في الغالب على المكتبات الجامعية المركزية ، وبأعداد قليلة محدودة ، كما أنه لا يوجد إلزام أو تشجيع مستمر ملموس على الرجوع إليها أو تنبيه عليها وتنويه بأهميتها في المؤسسات التعليمية أو من قبل وسائل الإعلام والنشر

(٥٣) الحمزاوي ، *المنهجية العامة* ، ١٧ .
(٥٤) السيد ، *المعجم الموحد* ، ٥ : د .

العلمي ؛ ولذلك لم يكن لها ـ على حد استقرائي وتتبعي الخاص ـ صداها وأثرها الملحوظ بين الطلبة . إضافة إلى ذلك فإن طموحات المنظمة العربية المشار إليها في إيجاد المعاجم الموحدة التي تغطي مجالات الاستعمال اللغوي الأخرى لم تتحقق بعد ، ليكون لها التأثير في منع التذبذب والفوضى في الترجمة والتأليف العلمي وفي مجالات الإعلام والثقافة العامة المؤثرة في واقع الناشئ العربي .

١٨- ينبغي أن تتابع المؤسسات اللغوية القومية بحرص واهتمام مسيرة المصطلحات ، وتتبع مايفد من اللغات الأجنبية منها ، فتبادر إلى تفسيره أو استحداث مايقابله في اللغة القومية أو تعريبه قبل أن ينتشر على صورته الغريبة الوافدة ويعلق في أذهان الناشئين أو عامة المثقفين بطريقة أو بأخرى ، فيصعب بعد ذلك اقتلاعه واستبداله بما يقابله .

لقد أظهرت دراسة قام بها أحد الباحثين لمعرفة نسبة شيوع المصطلح أن من أسباب عدم شيوع مجموعات من مصطلحات اللغة العلمية الأصلية المنافسة للمصطلحات الأجنبية بين الطلبة هي أن الثانية قد ظهرت قبل الأولى وأصبحت مألوفة لديهم فصعب إحلالها محل الأولى . بينما أظهرت الدراسة نفسها أن الكلمة الموضوعة باللغة الأصلية إذا كانت على درجة متساوية من عدم الشيوع بين المتكلمين فإن الميل في الاختيار يقع في الغالب على الأصلية .[٥٥]

رغم ما أولاه المهتمون بالتعريب والكتابة العلمية باللغة العربية من أهمية كبرى بالمصطلح العربي من حيث نهج صياغته وطريقة نشره وإشاعته فإن جهودهم كما يقول أحد الباحثين « لم ترق لدرجة المتابعة الطبيعية لحركة المصطلحات التي تقذف بها مراكز البحوث والنشر في كافة أنحاء العالم وبكثافة تتطلب حتمية المتابعة المستمرة والجادة والتطويرية . »[٥٦]

ويقترح في هذا الصدد أن تتولى المؤسسات اللغوية إصدار ما يسمى بالمعجم المعياري

---

(٥٥) Abdul Sahib Mehdi Ali , *A Linguistic Study of the Development of Scientific Vocabulary in Standard Arabic* (London and New York: Kegan Paul , 1987), 137.

(٥٦) القفاري ، « خطوات تطبيقية ، » ٢٦١ .

أو التعليمي ، وهو معجم يتعقب الاستعمالات اللغوية ويصحح الأخطاء فيها ، ومن بينها الأخطاء المتعلقة بترجمة المصطلحات أو باستعمالاتها فيصدر أحكامه عليها ويصححها ، متخذا القواعد الثابتة والأنماط اللغوية الأساسية أو المعتبرة والأصول الموضوعية المعتمدة معاييرا في القياس والحكم والتعديل والتصحيح ، على نحو ما صنع أبو بكر محمد (ت ٣٧٩هـ) في كتابه *لحن العامة* ، وابن مكي الصقلي (ت ٥٠١ هـ) في كتابه *تثقيف اللسان* ، والقاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦ هـ) في *درة الغواص* ، وعبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في *تقويم اللسان* ، وإبراهيم اليازجي في *لغة الجرائد* ، و محمد العدناني في *الأخطاء الشائعة* . [٥٧] على أن يهتم في الجديد من مثل هذه المعاجم بشكل خاص أو بارز كما سبقت الإشارة بتصحيح المصطلحات العلمية والفنية وبيان الصور السليمة في استخداماتها ، أو أن تخصص أجزاء من هذه المعاجم لهذا الغرض أو تكون هناك معاجم مستقلة خاصة بذلك ، وهذا هو الأفضل ، نظرا لتزايد المصطلحات وتفشي الخطأ في استخدامها .

١٩ - لقد عملت المؤسسات اللغوية العربية على إصدار معجمات لغوية عامة وخاصة ، سعيا منها لتوفير مايحتاج إليه المتعلمون وما يتلاءم مع معطيات حياتهم وظروفهم الحضارية من مفردات لغوية علمية . ولكن هذه المؤسسات ما زالت قاصرة عن مواكبة التطورات الجديدة التي حدثت في صناعة معاجم الناشئة ، فما زالت اللغة العربية تفتقر إلى ما يسمى بالمعاجم اللغوية المرحلية التي تتناسب في محتوياتها وأحجامها وأشكالها مع مستويات المتعلمين العقلية والثقافية أو مع مراحلهم التعليمية المختلفة ، وتصنف المفردات اللغوية فيها وفق نظام مبسط ميسر يسهل على الناشئة به استعمال المعجم والاستفادة منه . [٥٨] لذلك يقترح أن تعمل مؤسساتنا اللغوية على إيجاد معاجم من هذا

---

(٥٧) انظر : رياض زكي قاسم ، *المعجم العربي : بحوث في المادة والمنهج والتطبيق* (بيروت : دار المعرفة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م) ، ٢٣- ٢٤ .

(٥٨) لقد سبق لصاحب هذا المقال التفصيل في الحديث عن المعاجم اللغوية المرحلية وعما يرتبط بها من أصول ومواصفات وما يتعلق بأهمية وجودها في اللغة العربية ، انظر : أحمد محمد المعتوق ، *الحصيلة اللغوية : أهميتها ـ مصادرها ـ وسائل تنميتها* ، عالم المعرفة ، الكويت، ٢١٢ (ربيع الأول ١٤١٧هـ - أغسطس/ آب ١٩٩٦م) ، ٢٢٥-٢٢٨ .

النوع ، ليست خاصة بالمفردات اللغوية العامة فحسب ، وإنما معاجم منها خاصة بالمصطلحات العلمية أيضا .

معظم المعاجم اللغوية ومعاجم المصطلحات العلمية المألوفة موضوع في أشكال ضخمة وأحجام كبيرة ثقيلة الوزن نسبيا ، تحتشد فيها الألفاظ بكل مستوياتها ، ما يحتاج إليه الناشئ منها وما لا يحتاجه ، وربما كان ذلك مدعاة لأن يستثقل الناشئ حملها ويرى مشقة في استخدامها . إضافة إلى ذلك فإن بعض هذه المعاجم يتبع فيه النظام الهجائي الجذري الذي يحوج المراجع إلى تجريد الكلمات من الحروف الزائدة فيها لتحديد أوائل أصولها ، ومعظم الناشئين وخاصة المتخصصين في المجالات العلمية منهم يجهلون نظام التصريف والاشتقاق والتجريد وإرجاع الألفاظ إلى أصولها ، مما يصرفهم عن استخدام المعاجم المذكورة أو يبعثهم على النفور منها والتباطؤ في الرجوع إليها واستخراج مايحتاجونه من مصطلحات فيها .

٢٠- يستحب تذييل المؤلفات والبحوث والملخصات وحتى المقالات العلمية التي تنشر في الدوريات العلمية والمجلات الثقافية الرصينة بقوائم للمصطلحات المستخدمة فيها ، مُشكَلة تشكيلا صحيحا ، مقرونة بمقابلاتها العربية أو بتفسيرات مختصرة لمعانيها ، فذلك يساعد الناشئ أو القارئ بصورة عامة على فهم المصطلح واستيعاب معناه وعلى تذكره واستخدامه فيما بعد . وهذا الإجراء معمول به ـ على حد علمي ـ في بعض المنشورات العربية العلمية وليست كلها .

٢١- تشجيع إصدار ونشر وتوزيع الدوريات العلمية التي تصدر باللغة القومية ، لتكون هذه الدوريات قريبة من متناول الأساتذة والمدرسين ومن الطلبة ، ليس على المستوى الإقليمي فحسب ، وإنما على مستوى المجتمع اللغوي كله ، ليتخذها هؤلاء مراجع في كتابة بحوثهم وتقاريرهم ، ويكون قربها منهم حافزا على قراءة ما ينشر فيها ، فتتسرب المصطلحات العلمية العربية التي قد تستخدم فيها إلى ألسنتهم وأقلامهم فيساعد ذلك على نشرها وترويجها . هذا مضاف إلى أن لهذا التشجيع ـ كما هو واضح ـ أثره الكبير في تطوير ودفع عملية التأليف باللغة العلمية القومية ، وبالتالي في استخدام المصطلحات العلمية الموضوعة في هذه اللغة بنحو عام .

كثير من الدوريات العربية العلمية الرصينة على سبيل المثال لاتزال متعثرة الصدور ، بطيئة الانتشار محدودة التوزيع ، لا تحث الدارسين على الارتباط بها أو مواصلة الكتابة فيها ، وربمابعثت في نفوس بعض كتابها نوعا من الإحباط وأوحت إليهم بالتراجع عن الكتابة بلغتهم القومية ، وألجأت طائفة منهم إلى الكتابة باللغات الأجنبية التي قد يحسنونها ، وإلى التعامل مع الدوريات العلمية الأجنبية التي تصدر بانتظام وتوزع على نطاق واسع ، وتتعامل مع كتابها بعدل واهتمام واحترام يبعثهم على التواصل . وفي ذلك إجحاف باللغة القومية وباعث على تراجعها وتراجع مصطلحاتها العلمية ، بالإضافة إلى كونه عملا لا يخدم التوجه الفكري والحضاري للأمة .

٢٢- دعم المؤسسات والدوريات المهتمة بوضع ونشر المصطلحات ماديا ومعنويا من قبل الدول ذات العلاقة ، والعمل على تسهيل أعمالها وإعانتها على أداء وظائفها وتحقيق الأهداف المرجوة منها . إن بعض الدوريات العربية المهتمة بشؤون المعاجم والمصطلحات تعاني من التعثر في الصدور والبطء في الانتشار والمحدودية في التوزيع رغم قلة الأعداد التي تصدر منها ، شأنها في ذلك شأن الدوريات العلمية التي سبق الحديث عنها ، وربما كان من الأسباب الرئيسة لحدوث ذلك قلة الموارد المالية التي تعتمد عليها هذه الدوريات في صدورها وضعف الجهود والإمكانات التي تدعمها ، فهي بذلك محتاجة إلى ما يرفدها من المال والجهد والرعاية .

تكرس الجهود كما هو مشاهد في واقعنا الحاضر لنشر وتوزيع الإصدارات الإعلامية والتجارية والمطبوعات الثقافية العامة وإحلالها مكان الصدارة في المحلات التجارية ودور بيع الكتب ، وتبذل الأموال بسخاء لإبراز هذه الإصدارات والمطبوعات في ورق صقيل وطباعات أنيقة وأشكال جاذبة مغرية ، رغم ضحالة الكثير منها من حيث المحتوى المعرفي والمستوى اللغوي والمردود الثقافي . ولاشك أن الدوريات العلمية الرصينة والمجلات الثقافية الراقية والإصدارات المخصصة لنشر المصطلحات العربية وخدمة قضاياها وحل مشكلاتها أحق بالدعم وأولى بالعناية والرعاية ، لأن هذه الإصدارات لا تتضمن خدمة اللغة فحسب ، وإنما تتضمن أيضا وبصورة أساسية ربط المجتمع بوسائل نهضته العلمية ، وبما يشهد عصره من تقنيات حديثة ومن وسائل حضارية جديدة ومن ثم الارتقاء بهذا المجتمع فكريا وحضاريا .

٢٣- يقترح أن يتدخل أصحاب القرار بالتعاون مع المؤسسات اللغوية والهيئات العلمية والاتحاد العلمي القومي والمجالس واللجان الثقافية المختلفة في البلاد لمنع الفوضى في الترجمة ، والعمل على متابعة ما يصدر عن الجهود الفردية والمؤسسات التجارية من ترجمات للنصوص أو للمصطلحات العلمية ، وتحديد صلاحيتها أو مقدار ما تتصف من وثاقة وفنية وأهلية للاعتماد ، أو تتبعها بالدراسة والنقد والتوجيه ، من أجل تخليصها مما لا يصلح تسربه إلى اللغة وما يمكن أن يحدث الاضطراب والتذبذب في فهم الناشئين للمصطلحات وفي استيعاب مدلولاتها والتعرف على مقابلاتها المتفق عليها (أو ما يمكن أن نطلق عليه المقابلات الشرعية) .

وقد يترتب على ما سبق ذكره العمل الدائب على التنسيق ، وتظافر الجهود بين دور النشر والمؤسسات التجارية وبين المؤسسات اللغوية والعلمية المختصة في مجال المتابعة والتقويم ووضع معاجم الترجمة واعتمادها . ومما يمكن أن يلحق بذلك أيضا إنشاء مؤسسات خاصة للترجمة تستقطب الفئات البارزة من خبراء اللغة والمعجميين والمترجمين ليعملوا فيها معا جنبا إلى جنب وفق نظام محكم رصين .

كثير من الترجمات التي تصدر بالعربية (لا تعي فنياتها وعيا عمليا مركزا ولا تعتمد على قوانين ونظريات تقود إلى قواعد ثابتة ـ كما يعبر أحد الباحثين ـ لأنه لا توجد مؤلفات في علم الترجمة مثلما هو الشأن في الإنجليزية أو الفرنسية .)[٥٩] كما أنه لا يوجد التزام بالقوانين التي تضعها المؤسسات اللغوية والهيئات العلمية المعنية وبالقرارات والتوصيات التي تصدرها بهذا الشأن . ولا توجد لدينا مؤسسات كافية للتدريب على الترجمة والتعريف بأصولها وقوانينها ، وبما يربطها بالمؤسسات اللغوية والهيئات الخاصة بوضع المصطلحات العلمية من أسس واعتبارات .

إن مجرد التخصص في علم من العلوم أو مجرد معرفة اللغة الأجنبية معرفة عامة والمهارة في استشارة القواميس اللغوية لا تجعل الفرد مؤهلا للترجمة العلمية الدقيقة . ينبغي للمترجم أن يكون متضلعا من اللغة الأجنبية ، مسيطرا تمام السيطرة عليها ، وأن يكون على معرفة تامة بالتخصص الذي يترجم فيه ، ليتمكن من فهم الموضوعات التي

(٥٩) الحمزاوي ، *المنهجية العامة* ، ٥٢ .

يترجمها ومن إدراك كل الجوانب الدقيقة فيها ، كما ينبغي أن يكون ملما إلماما جيدا بالمصطلحات المستخدمة في الموضوعات التي يترجمها وبمدلولاتها الدقيقة وبطبيعة استخدامها في إطارها ومجتمعها اللغوي الخاص ، وأن يكون عارفا بالمصطلحات المقابلة لها في اللغة المترجم إليها معرفة تامة .

« إن الفرق بين المترجم المتخصص في مجال صناعة الطائرات مثلا والفني المتخصص في هذا الميدان أن الأول يفهم محتوى الكتب والوثائق التي يترجمها بدقة ، والثاني يفهم ذلك المحتوى وينفذ ما جاء به . الأول يضع كتابا ويستخدم المصطلحات المتداولة عند الثاني . وهذا الجانب الخاص بالمصطلحات جعل إعداد المترجمين المتخصصين يقوم بالضرورة على المعرفة اللغوية العامة والتخصصية وعلى المعرفة الأساسية بالتخصص نفسه . وثمة مشكلات في الترجمة التخصصية تختلف باختلاف مؤهلات المترجم ، فالمترجم ذو الثقافة العامة يواجه مشكلات نابعة من قلة معرفته بالتخصص ومن عدم فهمه الدقيق للموضوع المترجم ، والمترجم ذو التخصص العلمي أو المهني قد يجد مشكلات في الفهم الدقيق للغة المترجم منها ، ويجد مشكلات أكثر في التعبير باللغة المترجم إليها . وفي كلتا الحالتين فإن قضية المصطلحات تعد قضية أساسية في الترجمة التخصصية ، ولهذا فهي أساس مهم في إعداد المترجمين . وهو إعداد يتم اليوم على أساس أن يكون المترجم متخصصا متقنا للغتين عارفا بأساسيات التخصص محيطا بمصطلحات اللغتين . » (٦٠)

إن الترجمة علم وفن في آن واحد ، ولذلك فهي تتطلب ما يحتاج إليه العلم من منهجية ودقة في الفهم والاستيعاب ، ومن معرفة تامة بالخطوات الأساسية للعمليات ذات الصلة وجميع التقنيات اللازمة ، كما تتطلب ما يلزم الفن من قدرة على تحقيق التفاعل ، ومن قدرة على الاجتذاب وعلى اختراق الحواجز النفسية والنفاذ بالكلمات ومدلولاتها أو معانيها إلى الأذهان وإرسائها بلطف وثبات فيها . ومن هنا كان لابد للمترجم من امتلاك الخصائص الأسلوبية التي تحدد (نكهة وإحساس) الرسالة المترجمة ، وتبرز الطابع البياني أو الاتصالي المتميز للغة المترجم إليها .

---

(٦٠) حجازي ، *الأسس اللغوية* ، ٢٠٣-٢٠٤ .

كثيرا ما نجد نصوصا علمية وأدبية وبرامج للحاسب الآلي مترجمة إلى العربية على سبيل المثال لا تؤدي دورها في ترويج المصطلحات ، لأنها كما سبقت الإشارة إلى ذلك ملتوية معقدة الصياغة ، لاتجتذب القراء ، ولا تظهر لهم المهارة في استخدام المصطلحات الموضوعة ، ولا تستثير فيهم الرغبة لهذا الاستخدام . وغالبا ما يكون السبب في ذلك هو عدم وجود تلك القدرة الفنية المطلوبة في التعبير باللغة المترجم إليها ، أو عدم وجود القدرة الكافية على فهم وتمثل اللغة المترجم منها لدى مترجمي هذه النصوص . ولذلك كان ينبغي أن يمتلك المترجم بالإضافة إلى ما ذكر القدرة البيانية التي تجتذب القراء إلى ما يترجم من نصوص وتشدهم إلى محتوى هذه النصوص وتنفذ بالمصطلحات المستخدمة فيها وبمدلولاتها إلى أذهانهم وترسخها في ذاكرتهم .

وليحقق المترجم هدفه في الدقة والأمانة والنفاذ إلى النفوس والأذهان بما يترجمه من لغة وأفكار لابد أن يمتلك ما يسميه (يوجين نيدا) Eugene A. Nida بالاعتناق النفسي الحقيقي الذي يربطه بالمؤلف الأصلي وبلغته ويمكنه من اعتناق هذه اللغة وإدراك خصائص الإنشاء فيها . « إن أصالة المترجم يجب أن تكون قريبة من أصالة المؤلف الأصلي . وإن أفضل المترجمين تألقوا في المادة المترجمة بنقلهم لنفس خصائص الإنشاء الأصلي . »[٦١] إن الاعتناق النفسي في حقيقته هو القدرة على تجسيد اللغة وعلى تمثل روحها وتصور أبعادها واكتناه دقائق معانيها وبالتالي نقل هذه المعاني في دقة وسلاسة .

٢٤- توسع الخطوات في ما قامت به أو بجانب منه بعض المؤسسات اللغوية العربية[٦٢] من العمل على توثيق الروابط وإيجاد التعاون المستمر بينها وبين الهيئات العلمية والجهات التعليمية والوزارات وإدارة المؤسسات الإعلامية ودوائر أو مجالس ونوادي الثقافة وجميع الكوادر المسؤولة عن إصدار الدوريات ومجلات الأطفال وبرامج الحاسب الآلي ، ليس في ما يتعلق بمتابعة المصطلحات وإعدادها وتفسيرها ونشرها وتعميمها وتبادل الأفكار ووجهات النظر حولها وحول بعض قضاياها ، وإنما في تهيئة الكفاءات اللغوية

(٦١) انظر : يوجين نيدا ، *نحو علم للترجمة* ، ترجمة ماجد النجار (بغداد : وزارة الإعلام العراقية ، ١٩٧٦م) ، ٢٩٤ -٢٩٥ .

(٦٢) انظر : *مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما* (*مجموعة القرارات العلمية*) ، ١٥٨-١٦٠ ، ١٦٩ - ١٧٣ ؛ خليفة ، *اللغة العربية والتعريب* ، ٦٥ وما بعدها .

الجيدة ذات العلاقة أيضا : مثل إرشاد المدرسين وموجهي اللغة في المدارس ، وإعداد أو تأهيل المترجمين ، وتدريب المحررين والمذيعين والصحفيين على الاستخدام السليم للغة وما ينشأ فيها من مصطلحات علمية وفنية وتقنية ، والحث المتواصل للجميع على اتخاذ كل الوسائل والطرق الممكنة لنشر وترويج استخدام هذه المصطلحات بين الناشئة وبين عامة مستخدمي اللغة ، وفي كافة أنحاء العالم العربي .

٢٥- تدخل أصحاب القرار للتشجيع على استخدام اللغة القومية في جميع مجالات التعامل وجميع أوجه الاتصال ، بدءا من مجالات التعامل والتخاطب الرسمي ، والسعي لفرض استخدام هذه اللغة ومصطلحاتها وألفاظها الحضارية التي تقرها المؤسسات اللغوية المختصة في جميع المعاملات والعلاقات التجارية التي تتم في نطاق المجتمع العربي . سواء كان ذلك في المكاتبات وتحرير الرسائل والسندات والوثائق أم في كتابة الإعلانات وعناوين المحلات التجارية ، أو في تسمية البضائع والسلع الأجنبية ، أو في المساومة والحوار الشفهي العادي .

٢٦- تهيئة الأجواء اللازمة لاستخدام اللغة القومية من قبل الوافدين الأجانب المحتاجين إلى العمل في الدولة . إذا كان من الصعب فرض استخدام اللغة القومية على الخبراء والاستشاريين والعاملين الفنيين المتخصصين الذين تستدعيهم الدولة لحاجتها الملحة إلى خبراتهم وخدماتهم في مجالات معينة ، فليس من الصعب حث العاملين في القطاعات العامة الذين هم أنفسهم في حاجة ماسة للعمل في البلاد على استخدام اللغة القومية إن لم يكن بالإمكان فرضها عليهم . كما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان المتقدمة ، حيث تفرض اللغة القومية على كل أجنبي يطلب وظيفة أو عملا ما في أي مرفق من مرافق الدولة أو أي جهة عمل تابعة أو مرخصة مستقلة فيها ، بل يشترط أحيانا اجتياز امتحانات خاصة ، تضعها أو تهيئ لها المراكز التعليمية والمؤسسات اللغوية المعنية .

إن العمالة الأجنبية في البلدان العربية وفي دول الخليج العربي بنحو خاص في تزايد مستمر ، وتكاد تنفذ في كل مجالات الحياة وقطاعات العمل في هذه البلدان ، فهناك العمال والفلاحون والممرضون والممرضات والمربيات والخدم وغيرهم ، وأغلب

هؤلاء من الأقطار الآسيوية والأفريقية الفقيرة التي يتنافس أهلها على العمل في البلدان المذكورة ، فلماذا لايستغل هذا التنافس لصالح اللغة ، كما يستغل لصالح المكاسب الاقتصادية . فتنشأ معاهد خاصة وعامة لتعليم اللغة القومية ، تحت حماية الدولة وإشراف المؤسسات اللغوية والعلمية المختصة ، ثم يشترط على الوافدين الراغبين في العمل ممن لهم قدرة على التعلم الانضمام إليها وتعلم لغة البلاد .

وربما يستتبع هذا الإجراء الدعوة إلى استخدام العربية ومصطلحاتها في الشركات الأجنبية المستفيدة العاملة في البلاد ، أو الحث المستمر على هذا الاستخدام ، والعمل في الوقت نفسه على إيجاد وحدات خاصة تابعة لهذه الشركات أو قريبة من أماكن وجودها لتعليم اللغة العربية والتدريب على استخدامها واستخدام مصطلحاتها وفق الأسس والمعايير التي تضعها المؤسسات اللغوية .

إن مثل هذه الإجراءات تخفف من حدة الصراع اللغوي الذي تشهده فئات كثيرة من مجتمعنا العربي ، وتسهل تعامل الوافدين الأجانب مع أهل البلاد ، وتضاعف من مصالحهم المشتركة ، وتعمل على توثيق الروابط النفسية والإنسانية بينهم ، كما تحمي اللغة القومية وتحافظ على أصالتها . وهذا بالطبع خير من أن يترك الحبل على الغارب فتتقهقر هذه اللغة أمام تيارات لغوية أجنبية جارفة ، وتذوب مفرداتها ومصطلحاتها الأصيلة في معمعة تختلط وتتصارع فيها مجموعة من اللغات الغريبة المتباينة لتصبح كاللغة الهجينة . [٦٣] وتضطرب لغة الناشئة في حمأة هذا الصراع ، وتتشتت أذهانهم وأفكارهم بين ألفاظ وصيغ ومصطلحات وافدة مختلفة الأصول والملامح والمستويات ، فلا يميزون بين الأصيل فيها من الدخيل ، ولا بين الموضوع من المعرب المنقول ولا بين الصحيح المقبول في لغة التدوين من غيره .

إن هذه الثنائية اللغوية التي نشهدها في معاهد وأقسام الدراسات العلمية العربية التي تعتمد اللغة الأجنبية في التدريس أو في المحال التجارية والمستشفيات والشركات

---

(٦٣) حول التهجين ومصطلح « اللغة الهجينة » انظر : مصطفى زكي التوني : « علل التغيير اللغوي ، » *حوليات كلية الآداب* ، الحولية الثالثة عشر ، الرسالة (٨٤) ، ١٤١٢-١٤١٣هـ/ ١٩٩٢-١٩٩٣م ، الكويت ، ٨٤-٨٩ .

الأجنبية العاملة لدينا وغيرها ، هذه تزيد من تسرب الألفاظ والمصطلحات الدخيلة إلى لغتنا وتترك آثارا سلبية على شيوع المصطلحات العلمية الأصيلة أو الموضوعة فيها . ولقد أدت بالفعل إلى تسريب كم هائل من الألفاظ والتعبيرات والصيغ الأجنبية في صلب العربية وإحلالها مكان مقابلاتها الأصيلة ، كما أدت إلى الانحراف بألسنة كثير من ناشئتنا إلى درجة التشويه وإلى صرف أذهانهم عن مصطلحات لغتهم .

إن دخول الألفاظ الأجنبية في اللغة ، كما يعبر أحد الباحثين « ليس بدعا ، ولا خطرا يخشى منه ، إذا تناوله الكتاب والعلماء والمستعملون للغة بما ينبغي من الوعي والاحتياط . »(٦٤) ولكن المشكلة الرئيسة تكمن في تزايد هذه الألفاظ وفي تراكمها المستمر ، وعدم امتلاك الناشئة لذلك الوعي اللازم وذلك الاحتياط الذي يحمي من خطر تسربها وزعزعتها لألفاظ اللغة الأم أو إحداث التذبذب والتخبط في تفسيرها أو نطقها واستخدامها .

قد يتصور البعض أن تلك المزاوجة التي تحصل بين اللغة الأصلية واللغة الأجنبية أحيانا ، وذلك التسرب المستمر للألفاظ الدخيلة الذي يحصل من جرائها مدعاة لثراء اللغة وزيادة مرونتها ورحابتها وقدرتها على استيعاب التطورات الفكرية والحضارية المستجدة ، لأنه بمثابة التطعيم والإخصاب للغة . ربما يكون لهذا التصور وجه من الصحة ، عندما تكون اللغة فقيرة من حيث مفرداتها ، بعيدة عما يمكنها من استيعاب هذه المستجدات . أما واللغة ثرية ، لديها إمكانياتها الخاصة في إيجاد العناصر اللغوية المطلوبة للتطورات الحاصلة ، كما هو الشأن في اللغة العربية ، فلا مجال لافتراض هذا الرأي أو تبنيه .

إن اقتراض الألفاظ والصيغ الأجنبية جائز في عرف القوانين اللغوية ، بل يعد من العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى إثراء اللغة أو تزيد من ثرائها وتوسع من آفاقها . ولكن هذا لا يعني أن يفتح باب الاقتراض على مصراعيه ، دونما رقابة أو تحديد أو قواعد ومعايير ومبررات وأسس يستند إليها . ويترك إلى أن يجعل من الألفاظ الأجنبية مزاحمة لبدائلها الصحية السليمة من اللغة الأصلية منافسة لها إلى حد تزيحها فيها عن أماكنها

---

(٦٤) حسن ظاظا ، *كلام العرب : من قضايا اللغة العربية* (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٦م) ، ٨٥ .

ومكانتها ، أو يفسح له المجال إلى أن يصل باللغة إلى حد التضخم الذي لا ينفعها وإنما يضرها ويفقدها طابعها وخصائصها التي يعتز بها أبناؤها .(٦٥)

إن اللغات كما يقرر أحد باحثينا «كما تقاسي أحيانا من النقص ، ومن العوز ، تقاسي كثيرا من التورم والتضخم والتراكم الذي لا يفيد . بل إن هذا النمو غير الصحي يعوق حركة اللغة نحو الثراء الحقيقي ، الذي تظل به فتية نشيطة متصلة اتصالا وثيقا برقي الفكر . »(٦٦)

ليس للمؤسسات اللغوية ولا للهيئات العلمية العربية كما هو معلوم سلطات أو صلاحيات كافية تمكنها من فرض قراراتها وتوصياتها ومن كبح جماح الفوضى القائمة في الترجمة والنقل ، أو في تحكم الاجتهادات الفردية المتباينة في نقل المصطلحات أو في وضعها وصياغتها والتصرف فيها . وليس لديها إمكانية التدخل المباشر لمنع استخدام اللغة الأجنبية أو فرض استخدام اللغة العربية على مرافق الدولة أو غيرها . ولا في منع ما هو حاصل أو قد يحصل من حيرة وتذبذب أو فشل في نشر ألفاظ اللغة العلمية الصحيحة وترويج استخدامها بين الناشئة العرب . إن هذه المؤسسات لا تملك إلا قدرات محدودة التأثير إذا هي عملت بقوتها الذاتية وحدها ولهذا يتطلع بعض العاملين في حقل اللغة وبعض أهل النظر ، وهم يرون خطورة القضايا اللغوية التي نحن بصددها « إلى السلطة التي ينتظم إشرافها كل جهة ، وتمتد إلى جميع المرافق ، وتملك القدرة التنفيذية على الإنجاز الذي يختصر الزمان الطويل الذي يستغرقه التغير البطيء المتراوح بالتدابير الفنية والبحوث النظرية الخالصة والتطبيقات الجزئية المحدودة . »(٦٧)

---

(٦٥) انظر ما تحدث به : إبراهيم أنيس حول اقتراض الألفاظ في كتابه من *أسرار اللغة* ، ط٦ (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، ١٩٧٨م) ، ١١٧ - ١٣١ .

(٦٦) ظاظا ، *كلام العرب* ، ١٠٠ .

(٦٧) نهاد الموسى ، *قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث* (عمّان : دار الفكر ، ١٩٨٧م) ، ٢١٥ . للتفصيل في تأييد هذا الرأي أو هذا التطلع انظر ، *اللغة العربية والوعي القومي* ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي ومعهد البحوث والدراسات العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤م) ، ١٠٥ ؛ عبدالكريم خليفة ، «تأهيل أعضاء هيئة التدريس للتدريس بالعربية ، » *مجلة مجمع اللغة العربية الأردني* ، ٧ ، السنة الثالثة .

إن أصحاب القرار بكل ما يمتلكون من وسائل الإعلام والتوعية والتوجيه والنشر والحث والتشجيع والبث المباشر ومن إمكانيات مادية ومعنوية ، ومن سلطة في مجالات الرقابة والمتابعة والكبح قادرون على تحقيق ما تعجز عن تحقيقه الأفراد والمؤسسات اللغوية والعلمية بكل ما لديها من هيئات ودوائر وكوادر ، ما دامت هناك نية صادقة ورغبة أكيدة ووعي كامل بخطورة المشكلة . وإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن كما جاء في الحديث الشريف .

إننا إذا نظرنا إلى جوهر هذه القضية الحيوية ، التي تتصل اتصالا عضويا بكيان أمتنا ونهضتها العلمية الأصيلة ، وجدنا كما يعبر أحد الباحثين « أنها تتوقف على عاملين أساسيين : العامل الأول هو سياسة الدولة وإدراكها أهمية التعريب في بنيانها السياسي والاقتصادي والعلمي ، ولذا فإن الدولة مدعوة إلى اتخاذ قرار في أعلى مؤسساتها التشريعية ، يجسّد إرادتها السياسية في تعريب التعليم الجامعي والعالي ، في جميع ميادينه ومستوياته ، وأن تكون العربية الفصيحة لغة العلم والتقنيات والحضارة الحديثة . »[٦٨] وبالتالي فهي مدعوة لاتخاذ قرار في أعلى مؤسساتها التشريعية أيضا ، يجسد إرادتها في دعم وتطوير كل ما يرتبط بهذا التعريب ويرتقي بفاعليته ، وليس هناك أوثق ارتباطا وأشد أثرا في الارتقاء به من تطوير وتوثيق الترجمة ، ومن العمل على ترويج استخدام ألفاظ اللغة القومية وصيغها وتراكيبها السليمة المقبولة ، وإشاعة مصطلحات هذه اللغة بين عموم أصحاب اللغة المعنيين ، بمفاهيمها الواضحة ومدلولاتها الصحيحة الموثقة الموحدة ، ليروها مجسدة فاعلة في واقع حياتهم اللغوية والفكرية .

هناك الكثير من الأمثلة والتجارب الفعلية والمواقف التاريخية ما يؤيد ويؤسس مشروعية التطلعات إلى القرار السياسي الذي يدعم موقف اللغة ، بكل ما يرتبط بها من مجالات وقضايا ومنها القضية التي نحن بصددها ، وهي نشر المصطلحات العلمية الموضوعة والتدخل لفرض تنفيذ استخدامها في مرافق الدولة ومؤسساتها المعنية .

لقد اتخذت قرارات سياسية حاسمة تتعلق باللغة في أقطار عربية في فترات زمنية مختلفة من هذا القرن . وكان من بينها ما اتخذه المسؤولون أيام الحكم الفيصلي في الشام من

---

(٦٨) خليفة ، *اللغة العربية والتعريب* ، ١٧٣ .

استبدال اللغة التركية التي كانت مفروضة أيام العثمانيين بالعربية ، فبجرة قلم من هؤلاء المسؤولين ، كما ينقل المؤرخون « حرمت التركية بمصطلحاتها ومواضعاتها جميعا ، ثم عبئت الكفايات في لجان لتعريب مصطلحات الجيش وإدارات الدولة وكتب المدارس . . . ولم يمض بعض الوقت حتى كانت اللغة التركية في الشام تاريخا من التاريخ القديم . »[٦٩]

أما في الجزائر ، فقد اتخذ المسؤولون في نطاق حملة التعريب الواسعة التي شنوها بعد فترة من الاستقلال قرارات عملية حاسمة خرجت بحركة التعريب من مجال الجدل الخطابي والحوار الكلامي إلى مرحلة التنفيذ . حيث « صدر قرار جمهوري . . . يقضي بإبعاد أي موظف أو عامل في مؤسسات الدولة لا يعرف اللغة العربية . معلنا إصرار الجزائر على استكمال تعريب لسانها في موعد أقصاه أول عام ١٩٧٠م ، ومعطيا عامين آخرين لمن فاتهم دخول المدارس الشعبية لمحو الأمية العربية أو استكبروا أن يدخلوها . »[٧٠] ولم تمض سنوات قليلة على ذلك حتى أخذت إجراءات التعريب طريقها إلى التنفيذ في الدواوين ومرافق ومؤسسات الدولة المختلفة من دون تردد ، وتم السعي بحرص للتخلص من كل ما يمكن التخلص منه من مظاهر وآثار اللغة الفرنسية الأجنبية ، فترجمت لافتات المتاجر وغيرت أسماء وعناوين الطرق والميادين ، وخصصت صفحات كاملة في الصحف اليومية المحلية لنشر دروس العربية وعهد للكليات ومعاهد المعلمين تخريج مدرسين ومتخصصين لمواجهة أعباء التحول اللغوي المطلوب .[٧١] وهكذا تمكن المجتمع العربي في الجزائر من أن يختصر الطريق ويتجاوز العقبات ويحقق هدفه في استقرار لغته العربية .

أما بالنسبة للمصطلحات بشكل خاص ، فقد تبين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، أن ما تضعه لجانه وتبذل الجهود في ترجمته وصياغته وتصنيفه من مصطلحات علمية لن يؤخذ به ولن ينفذ استخدامه ويتم شيوعه على النحو المطلوب إن لم تتخذ لذلك القرارات الإدارية الرسمية اللازمة ، ولذلك نص بعقب قراراته العلمية على أن « يصدر وزير التربية

---

(٦٩) الأفغاني ، *من حاضر اللغة العربية* ، ط٢ (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧١م) ، ٦ .

(٧٠) عائشة عبد الرحمن ، (بنت الشاطىء) ، *لغتنا والحياة* ، ط٢ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩١م) ، ١٨١ .

(٧١) عبدالرحمن ، *« المعركة اللغوية »* ، ٢٢ .

والتعليم القرارات ويتخذ الإجراءات التي تكفل اتباع ما ينتهي إلى المجمع من أمر اللغة العربية وألفاظها وتراكيبها ، وذلك بإذاعتها إذاعة واسعة ، وباستعمالها بوجه خاص في مصالح الحكومة ، وفي التعليم والكتب الدراسية المقررة ، وغير ذلك من الوسائل . »[٧٢]

المواقف والتجارب السابقة الذكر وما حدث للغة قديما وحديثا من مواقف وتجارب أخرى مماثلة [٧٣] تشير إلى أن القرارات العلمية والتوصيات النظرية لا تكفي لترويج مصطلحات اللغة أو فرض استخدامها ، وأن اللغة ذاتها بكل ما في نطاقها من ألفاظ وصيغ ومصطلحات واستعمالات ، لا تحيا وتستقر بجهود علماء اللغة وحدهم ، مهما كان لهذه الجهود من شأن وتأثير ، ولا تستطيع أن تفرض نفسها بنفسها ، مهما توافر في عناصرها من سمات المرونة والقوة والفاعلية والوضوح ، ما لم يكن لها ما يدعمها من حضارة أهلها وقوة فكرهم وغنى تجاربهم أو هيمنتهم ونفوذ سلطانهم ، وما لم يتوافر لها ما يشد أزرها من الرعاية والصيانة ممن بيده القدرة والسلطة على هذه الرعاية والصيانة من أهلها .

إن قيمة اللغات من الناحية الجمالية أو النفعية ، كما يقرر فندريس ، « لا يصح أن يكون لها حساب في الكلام على تقدم اللغة . فموهبة الكتّاب تستطيع في فترة من النشاط الأدبي القوي والرخاء الوطني والسيادة السياسية ، أن تخلع على اللغة درجة من الكمال تكاد تكون مطلقة وبالتالي حالا من الهيبة تفرضها على الكون بأسره ، وهذا ما تيسر للإغريقية في العهد الأتيكي وللاتينية في عهد أغسطس وللفرنسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر . » [٧٤]

لا يخلو هذا القول ـ في نظرنا المتواضع ـ من المبالغة ، لأن اللغة مهما توافر لها من دعائم النفوذ وأسس البقاء والانتشار من خارج كيانها ليس لها غنى عما يؤهلها لهذا النفوذ والانتشار من داخل كيانها ، وإذن فلابد أن يكون للنواحي الجمالية والنفعية في اللغة حساب أيضا . إلا أن هذه النواحي بدورها ـ وهذا هو ما نريد الوصول إليه ـ لاتضمن للغة نفوذها وهيمنتها ، إذ لابد من توافر الدعائم الخارجية الأخرى التي تؤازرها وقيامها

(٧٢) مجمع *اللغة العربية في ثلاثين عاما : مجموعة القرارات العلمية* ، ١٢٣ ، ١٢٩ .

(٧٣) انظر : الموسى ، *قضية التحول* ، ٢١٥- ٢٢٣ .

(٧٤) جوزيف فندريس ، *اللغة* ، تعريب عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص (القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠) ، ٤٢٢ .

معها جنبا إلى جنب . ولنا في لغتنا العربية خير مثال على ذلك .

لقد توافر للغة العربية في أصلها ما لم يتوافر لغيرها من اللغات السامية من الدقة في قواعد النحو والصرف والغزارة في الأصوات وفي أصول الكلمات والمفردات والخصب في مناهج الاشتقاق وبلاغة العبارة وجمال التركيب وروعة الأسلوب ، مما جعلها « من أعظم اللغات كفاية ، وأكثرها مرونة ، وأقدرها على التعبير عن مختلف فنون القول . »[٧٥] هذه الصفات الذاتية في أصل العربية ، أهلتها للتطور والنماء واحتلال مكانة سامية بين اللغات السامية وغيرها ، ليس في ذلك شك . ولكن هذه الصفات مع ذلك لم تكن وحدها كافية لتمكين العربية من تحقيق ذلك التطور والنفوذ وتلك السيادة والهيمنة والغلبة التي أحرزتها بعد مجيء الإسلام واتساع رقعة سلطانه وسلطان حضارة المسلمين . ولو اعتمدت عليها وحدها لتغير الوضع ، وربما لم تكن تبرح مكانها من أرض الجزيرة ، ولم تتجاوز مكانتها التي كانت عليها من قبل . أو أنها بقيت إلى حين ، ثم عدت عليها لغة أو لغات أخرى أقوى منها أو أشد بطشا وسلطانا فافترستها وأوهنت قواها ، ولم ينفعها عندئذ ما تهيأ لها من ذاتها من سمات وأوصاف .

لقد اجتمعت وتآزرت قوى الدين والفكر والحضارة والهيمنة السياسية ورعاية أصحاب السلطة والقرار بأقوالهم وأفعالهم وجهود علماء اللغة ورجالاتها .[٧٦] هذه القوى كلها اجتمعت وتكاتفت فدعمت وجود اللغة العربية وحفظتها واستثمرت طاقاتها وعملت على رقيها واتساعها وبسط نفوذها وفرض هيمنتها . ولذلك ضعفت سلطة هذه اللغة عندما ضعفت هذه القوى وتراجعت إمكانيات الدعم فيها ، وظلت تسير وتتطور عبر العصور في خط مواز لها ، تنكمش لانكماشها وتتراجع لتراجعها وتنتعش عندما تعود لها الحيوية والتأثير أو الحياة .

---

(٧٥) علي عبد الواحد وافي ، *فقه اللغة* ، ط ٦ (القاهرة : دار نهضة مصر ، د . ت) ، ٢٣٩ .

(٧٦) انظر : يوهان فيك ، *العربية* ، ترجمة عبد الحليم النجار (القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٩٥١م)، ٣٨ ، ٦٢ ، ٩٤ ، وصفحات أخرى كثيرة غيرها تحدث فيها المؤلف عن احتفاء الخلفاء والأمراء وغيرهم من ذوي السلطة قولا وعملا بالعربية وبعلمائها وما يضعونه أو يقرونه فيها من قواعد وأسس .

وإذا كانت قد ضعفت هذه القوى أو تراجعت في وقتنا الحاضر ، فضعفت معها سلطة العربية وانكمش سلطانها وتأثيرها ، فلا أقل من أن يندب صاحب السلطة والقرار ممن يعنيه الأمر لنجدتها ونصرة رجالها وعلمائها الذين يعملون من أجل حفظها وثباتها واستقرارها ، ليس بالقول فحسب وإنما بوضع هذا القول موضع التنفيذ ومتابعة أمر تطبيقه أيضا .

إن استصدار القرار السياسي الذي يلزم بتنفيذ استخدام المصطلحات العلمية التي تضعها المؤسسات اللغوية والجهات العلمية المعنية ، أو يحكم عمليات الترجمة والتعريب وينظمها أو يكبح جماح أي سلوك لغوي فردي أو جماعي يضر باللغة القومية أو ينحرف بها عن مسارها السليم أمر مسوغ ومشروع ، بل أنه مطلب طبيعي لازم ، في مقياس الوعي القومي ومعيار التطور الحضاري . ويقع في نطاق المسؤولية الثقافية والمسؤولية السياسية على حد سواء .

The Importance of Scientific Vocabulary in Standard Arabic and Means to Enhance Its Acquistion and Use among Students

Ahmad Mohommad Al-Matoug

Associate Professor, Islamic and Arabic Studies Dept.,
King Fahd University of Petroleum and Minerals,
Dhahran, Kingdom of Saudi Arabia

Abstract . This paper is a theoretical and analytical study of the obstacles being faced by Arab students of science as well as other students in the acquisition, comprehension and application of Arabic scientific vocabulary, and converting this vocabulary into an active part of their own native language. This paper first attempts to bring to light the grounds on which the vocabulary is based, in order to establish the necessity of learning it and to demonstrate the need for Arab students to actively adopt it. This drives the paper to focus on effective ways of increasing students' acquisition and use of scientific vocabulary, and ways to manipulate methods to activate this outcome in support of the progress of the students' acquisition of a scientific style of writing in Arabic. The paper presents a number of solutions that can be used in the cultivation and motivation of the educational and developmental potential of Arab students, thus helping to elevate Arabic scientific language to a stronger and more vital position.